
منهج الألباني

منهج الألبـــاني

في العقيدة والحديث والفقه

ابن مقصد العبدلي..
作者: 艾伯恩 马克萨 阿尔 阿卜杜里

قدم له

فضيلة الشيخ عادل إبراهيم العجوز

إمام وخطيب مسجد الإيمان

دار عثمان



الطبعة الأولى

1434هـ - 2013م

رقم الإيداع:

3283 /2013

مركز السلام للتجهيز الفني
عبد الحميد عمر
٠١٠٠٦٩٦٢٦٤٧

دار عثمان

127 ميدان الأزهر أمام الباب العباسي بجامع الأزهر

ت: 25112799 - 01159050800

01001465083

الَّذينَ يَتكلَّمونَ في الكتاب والسُّنَّة اليَومَ، وَيُشيرون إليهما، ولكنَّ الواجبَ الذي نُريدُهُ ليسَ فقط أكتوبَةً، أو مُحاضَرَةً هناك، إنما الذي نُريدُهُ جَعلُ الكتابِ والسُّنَّة الإطارَ العامَّ لكلِّ صَغير وكبير، وأن يَكونَ منهَجهما هُو الشِّعارَ والدِّثارَ للدَّعوَةِ؛ بَدْء وانتهاءً.

الشيخ الألباني

تقريظ فضيلة الشيخ

عادل إبراهيم العجوز

إمام وخطيب مسجد الإيمان

إنَّ الْحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بالله مِنْ شُرُورِ أَنْفسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ الله فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَه. وَأَشْهدُ أَنْ لا إلهَ إلا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبعَهُمْ بإحْسَانٍ إلى يَومِ الدِّينِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً، وَبَعْدُ :

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي محمد (ﷺ) وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [سورة آل عمران] ..

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [سورة النساء] ..

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [سورة الأحزاب].

لقد قرأتُ هذا الكتاب للشيخ (ابن مقصد العبدلي) وأعجبتُ باجتهاده وبحثه ومجهوده عندما عكف ليبين الخطأ من الصواب حتى يعلم الناس الحق من

الباطل، وأنه لم يخشَ في الله لومة لائم، لأننا في هذا الزمان ظن بعض الناس أن الشيخ الألباني عندما صحح أخطاء العلماء لا يوجد عنده خطأ وقد قرأت للشيخ الألباني أشياء كثيرة ووجدت أنه قد قام بتصحيح أشياء كثيرة من وجهة نظره أنها خاطئة لكبار العلماء والمفسرين مثل البخاري ومسلم وابن كثير .. فعجبت لذلك وقلت في نفسي حقاً، كما قال العلماء: (كل يؤخذ منه ويرد عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم).

ولكن ما أحزنني من الشيخ أن منهاجه في الرد على العلماء كان شديداً جداً وكنت أريد أن يترفق الشيخ بالعلماء لأنهم يصيبوا ويخطئوا .

ومن هذا أحب الشيخ (العبدلي) أن يوضح الصورة كاملة للناس بأن الشيخ الألباني بشر يخطئ ويصيب مثل العلماء حتى لا يفتن به أحد، وهذا من باب حب الدين ودفاع عن الحق ، وهو كما قال الشيخ : (نصحاً للمسلمين وغيرة على الدين) .

ونحن نكرر ما قاله الشيخ : (نصحاً للمسلمين وغيرة على الدين) وليس لنا في هذا الوجود أعز من ديننا الذي هو عصمة أمرنا ـ فلا مجال للمجاملة ولا مجال للمحاباة ، فمن يخطئ أو يبتدع في دين فسوف نقف له بالمرصاد مهما كان من هو ومهما كانت منزلته .

ولم ينتقد (الشيخ العبدلي) الشيخ الألباني إلا حباً فيه وليس طعناً في الشيخ ولكن الله ودين الله ورسوله أغلى عنده من الشيخ ، فالشيخ بشر يخطئ ويصيب مَثَله مَثل العلماء .

وهذا منهج الشيخ الألباني نفسه أنه كان يبحث عن الحق ليظهره من وجهة نظره فكان يصيب كثيراً ويخطئ أحيانًا ولكن كان يخونه التعبير عندما يجد خطأً من وجهة نظره في الرد ويستخدم ألفاظًا شديدة اللهجة صعبة القبول .

ونحن نرى أن الشيخ (العبدلي) قد رد في هذا الكتاب على الأخطاء التي وقع فيها الشيخ الألباني بالدليل القاطع والبرهان الساطع من خلال كتبه والكتب التي انتقدها الألباني على العلماء .

وهذا ما أرى أقوى رد من الشيخ على الأخطاء ليعلم الجميع أن الشيخ لم يفتري على الشيخ الألباني، ولكن كما قال الشيخ نفسه (نصحاً للمسلمين وغيرة على الدين) ويجب علينا أن نتقبل هذا الكلام ولنتأكد بأنفسنا حتى يحدث عندنا اليقين، وكما تقبلنا كلام الشيخ الألباني نتقبل الرد عليه أن كان بدليلٍ قوي، وليكون عندنا الله ورسوله ودينه أحب إلينا من أي عالم أو شيخ فأنهم جميعاً كل منهم يخطئ ويصيب إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس معناه أننا نترك كتب الشيخ الألباني فأن الخير فيها.

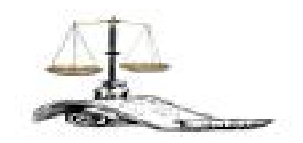
ولكن علينا أن نقرأ هذا الكتاب حتى نعلم الصواب فنتبعه والخطأ فنتجنبه، وهذا هو المراد من الكتاب والهدف الذي من أجله عكف واجتهد وبحث الشيخ (العبدلي) ولكل منهما الأجر والثواب، فإن العالم إذا اجتهد وأصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر.

ونسأل المولى عز وجل أن لا يحرمنا الأجر، وأن يعلمنا ما جهلنا وهو العليم الحكيم.

كتبه

عادل إبراهيم (العجوز)

إمام وخطيب مسجد الإيمان



المقدمة

الحَمْدُ لله الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى مُحَمَّدٍ إِمَامِ الهُدى وَعَلَى آلِهِ وَأَصَحابِهِ أَهْلُ العِلّمِ وَالتُّقى، وَبَعْد: أخي المسلم رعاك الله أعلم أن معالجة الخطأ واجب شرعي وأمر رباني وبيانه لا يعد نَقصاً ولا جَرحاً في المُخطئ ولو كان من خير الناس، بل على العكسِ هو في مصلحته ومنفعتهِ في الدنيا والآخرة وخاصةً إذا كان الأمر متعلقًا بشريعة الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝ ﴾ [سورة الحجرات].

هذا هو منهج الله تعالى في إصلاح الخطأ وتصويب المخطئ، لأن الخطأ إذا نتشر عَمَّ الضرر وترك أثرًا سيئًا في المجتمع، وتَحمل الخَاطِئ أوزار كل من عمل به إلى يوم القيامة.. وبما أن العَالِمَ ليس معصوماً وأنه معرض للخطأ، فإذا استدركه في حياته أو تراجع عنه كان أسلم له، وإلا فعلى أتباعه وأحبابه أن يُبينوا للنَّاسِ ما وقع به شيخهم حباً ونصحاً لا كُرهاً وانتقادا.

والذي يَتعامَل مَع الله ويَخشَاهُ وَلَا يَخشَ أَحَدًا إلا الله لا تَأخُذُه في الحقِ لَومة لائِم إذا ارتَد الحَاكِم قال عنه أنه ارتد بقول كذا أو بفعل كذا.. وإذا أخطأَ العالِمُ قال له أنت مخطئ ويُبين خَطأه بكل أَدبٍ واحترام بغض النظر عن المخطئ هل هو شيخه أم غيره، والله يعلم أننا لا نقول ذلك إلا إذا توفرت لنا الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، لأننا نخاف يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار. فلا يتطرق إلى قلب أي محب للشيخ الألباني أن هذا الكتاب يجرح عدالته أو ينتقص من منزلته أو يضع من قدره، بل دفاعاً عن الحق الذي كان يؤمن به، والمسلك الذي أفنى من أجله حياته.

ولقد تابعتُ الشيخ ومنهجه منذ السبعينات حتى جاء أجله وأفضى إلى ربه عز وجل. وترك خلفه كُتبه ورسائله وأقواله وأتباعه الذين حملوا من بعده منهجه الذي يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة في كثيرٍ من المسائل. وتناقضات في تصحيح وتضعيف للأحاديث الشريفة، وأخطاء في الفقهِ والفَتْوى التي سوف نبينها ونعْرِض بعضها على نصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة[1]. لأن مخالفاته كثيرة جداً ولا يمكن حصرها في كتاب واحدة، ونحن في هذا الكتاب نتكلم عن أهم شيء في حياة العالِمِ إذا سلم له سلم علمه واستدلالاته، وإذا فسدَ فسد علمه واستدلالاته ألا وهـو (المنهج).

ومعنى المنهج: هو الطريق الذي يسلكه العالم أو الداعية وفق قواعد ثابتة ومحددة. لأجل الوصول إلى حقيقةٍ علمية وغايةٍ عملية. فالعالِمِ أو الفقيه أو الداعية الإسلامي هو الذي يدعو إلى منهج الإسلام وفق قواعد الكتاب والسنة وضوابط علماء أهل السنة.

وعملنا هذا دأبَ عليه الشيخ الألباني نفسه، وقد بينه وأوضحه في مقدمته على شرح العقيدة الطحاوي ص 43 المكتب الإسلامي الطبعة الخامسة: (وبعد أن فرغت من الرد على ما جاء في ذلك التقرير الجائر، من الزور والباطل، فقد قوي في نفسي الشعور بأن القارئ قد يتساءل بعد فراغه من قراءة هذا الرد: من هو صاحب ذلك التقرير الجائر حقا؟ وقد بدا لي أن من حقهم علي أن أجيبهم عن ذلك التساؤل، على الرغم من أنني حاولت في أثناء كتابته أن لا أبوح باسمه، فقد ظهر لي أخيراً أن الأولى بل الواجب الكشف عن هويته، ليعرف كل قارئ عدوه من صديقه، وحبيبه من بغيضة، فيحب في الله، ويبغض في الله، ولي في ذلك من أهل العلم

[1] أما المسائل أو الأقوال التي تراجع عنها أو قال بخلافها ولم نقف عليها فيكون ردنا على من يقل ذلك القول.

بالحديث وأصوله أحسن أسوة، للذين صرحوا بجواز بل وجوب ذكر رواة الحديث بأسمائهم وعيوبهم في الرواية ليعرفوا، فما أكثر ما ترى في كتبهم مثل قولهم: فلان وضاع، أو كذاب أو سيئ الحفظ، ونحو ذلك، حتى أنهم لم يتورعوا عن وصف بعض الأئمة المتبوعين في بعض المذاهب بما علموا فيهم من سوء الحفظ، وقد مضى قريباً قولهم في محمد بن الحسن الشيباني كل ذلك نصحاً منهم للمسلمين وغيرة على الدين، وقد صرحوا بأن غيبة الرجل حياً وميتاً تجوز لغرض شرعي، لا يمكن الوصول إليه إلا بها، وقد جمعها بعضهم في قوله:

القدح ليس بغيبة في ستة ... مُتظلم ومُعرف ومُحذر
ومُجاهر فسقاً ومُستفت ومن ... طلب الإعانة في إزالة منكر

ولا يخفى على القارئ الحبيب بأن الأغراض الستة هذه أكثرها يمكن الاعتماد عليها فيما نحن فيه، وعليه أقول: هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي المعروف بشدة عدائه لأهل السنة والحديث، ولا سيما في بلده (حلب)، حين كان يخطب على منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده ـ بالسلفيين ـ خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم... ملخصاً من انتقاد الشيخ الألباني لمخالفيه.

ونحن نُكرر ما قاله الشيخ: (نصحاً منهم للمسلمين وغيرة على الدِّين). وليس لنا في هذا الوجود أعز علينا من ديننا الذي هو عصمة أمرنا، فلا مجال فيه للمجاملة ولا مكان للمحاباة، فمن يخطأ أو يبتدع في دِّينِ الله لا بد من انتقاده مهما كان منزلته. كما قال الإمام مالك رحمه الله: «كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ» .

وعندما ننتقد الشيخ الألباني ومنهجه في العقيدة والحديث والفقه وطعنه في عُلماء الأمة، ونُصَحح الأخطاء التي وقع فيها التي كانت محور حياته، لا يعني ذلك أننا نُريد أن نطعن في الشيخ أو أن ننتقص من علمه هذا لا يفعله إلا الجَهلة. لكن نذكُرها حِرصاً على دين الله تعالى حتى لا تَنتشر تلك الأخطاء وتشيع بين الناس فتُصبح سنة متبعة بين النَّاس، فيحمل وزرها ووزرَّ من عملَ بها إلى يومِ الدِّين.

وبعدم ردّنا على مَن يقع في الخطأ هيبة للعالِم، وخشية الألْسُن هو في الحقيقة إضاعة للأمانة واضمحلال للحق وخيانة لِدين الله تعالى وللمسلمين. فيعم الانحراف بين الناس، وتزداد رقعت الخلاف بين العُلماء ويحصل التنازع والتناقض والمشاكل بين الدعاة والحُكام وعامة الناس كما هو الحاصل اليوم. وتأمل معي كيف كان علماء السلف رحمهم الله تعالى لا يُجاملون ولا يُداهنون على حِساب الدِّين ولا يُحابون أحداً مهما كان.

✍ سأل رجل الإمام أحمد عن أبي البختري؟ فقال: كان كذاباً يصنع الحديث فقال الرجل: أنا ابن عمه لحاً. قال أبو عبد الله: الله المستعان ولكن ليس في الدين مُحاباة.

✍ وقال عبد الله بن الإمام أحمد: جاء أبو تراب النخشبي إلى أبي فجعل أبي يقول فلان ضعيف وفلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء فالتفت أبي إليه، فقال له: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة.

✍ قال محمد بن بندار الجرجاني قلت: حصول بن حنبل إنه ليشتد علي أن أقول فلان ضعيف وفلان كذاب، فقال: إذا سكت أنت وسكت أنا فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم[2]. انتهى

---

[2] راجع كتاب بحر الدم للإمام أحمد (34/1) وكتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (6/1).

✍ وقال الحافظ شمس الدين الذهبي: حفظ شريعته من التبديل والتغيير وصّير أمته خير أمة أخرجت للناس فيا حبذا التصيير وجعل فيهم أئمة ونقادا يدققون في النقير والقطمير ويتبصرون في ضبط آثار نبيهم أتم التبصير ويتعوذون بالله من الهوى والتقصير ويتكلمون في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم من الصدق والكذب والقوة والضعف أحسن تقرير[3].

✍ وقال الإمام ابن الجوزي في تلبيس إبليس: أعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلد فيه وفي التقليد إبطال منفعة العقل، لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة.

وأعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبر بما قال وهذا عين الضلال، لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل، كما قال علي رضي الله عنه للحرث بن حوط وقد قال له: أتظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل فقال له: يا حارث إنه ملبوس عليك إن الحق لا يعرف بالرجال أعرف الحق تعرف أهله[4].

ومن المؤسف جدًا أن نجد ردود الشيخ الألباني والذين يدافعون عنه شديدة وقاسية على مَنْ انتقد قوله، فهم لا يناقشون الأدلة التي هي محل النزاع! لكنهم يطعنون بالمخالف ويرمونه بالجهل والضلال والانحراف وإساءة الظن، وأنه من أعداء هذا المنهج وغير ذلك مما سنعرفه ونبينه من خلال أقوال الشيخ وردوده على مَن خالفه، بل تجاوز حدوده أن يرد على السيدة

---

[3] راجع ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١/١٠٩).

[4] انظر تلبيس إبليس (١/١٠١) دار الفكر.

عائشة رضي الله عنها، وأكبر من ذلك وأعظم فقد تطاول على النبي ﷺ كما في تحقيقه على كتاب رفع الأستار ص 29: (ونبذ قول كل من خالف حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدا ﷺ ..) .

عجبتُ من جَراءة الألباني وقبح قوله: (ونبذ قول كل من خالف حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدا صلى الله عليه وسلم) وهل خالف النبي ﷺ الحق يومًا أو قال بغيره أو كان مُخالفًا!؟

وهل يظن الألباني أنه أعلم أهل الأرض، حتى يرد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصححه إذا أخطأ ؟؟ ويصوبه إن خالف الحق!!.

وأين هو من قول إمام دار الهجرة الإمام مالك رحمه الله: «كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ » .

ومنهج الألباني في حقيقته ليس هو المنهج العلمي وفق القواعد المعروفة عند علماء السلف في النقد والمناقشة والردود. بل هو تجاوز حدود الأدب مع النبي ﷺ وأزواجه أُمهات المؤمنين، وأصحابه رضي الله عنهم جميعًا.

فهذا الإمام الشافعي رحمه الله يقول: «رَأيي صَواب يَحتملُ الخَطأ، ورَأي غَيرِي خَطأ يَحتملُ الصَواب»[5]..

---

[5] روى الإمام مسلم في صحيحه حديثًا وصححه جهابذة المحدثين قديمًا وحديثًا، لكن الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (56/4) يراه ضعيفًا ثم حكم عليه بالضعف، ويقول: (ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم !!). **كأنه يقول: رأي صواب لا يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ لا يحتمل الصواب.**

لأن هَم الشافعي رحمه الله وهدفه الوصول إلى الحق سواء ظهر على لسانه أو لسان غيره، لذلك يقول: « ما ناظرت أحدًا إلا وددت أن يظهر الله الحق على يديه، ولم أبالِ بَين الله الحق على لساني أو لسانه »[6].

فقبل أن الطعن في عقيدة المخالف أو أزدريه، أُفند أدلته وأُرد شبهاته وأُوضح خطأه بنصوص الكتاب والسنة الصحيحة التي هي محل النزاع والتي أوجب الله الرجوع لهما عند التنازع ولا أتطرق إلى غير ذلك حتى أستوفي حق الرد، لأن هدفنا الوصول إلى الحق. وبعد بيان ذلك تأتي بالنصيحة وفق وقول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: 125].

وصح عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديث تَميم الدَّارِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ قَالَ للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»[7].

---

[6] راجع طبقات الشافعية الكبرى (161/2)، وتاريخ مدينة دمشق (278/8)، والمنتظم (137/10)، وصفوة الصفوة (251/2)، وحلية الأولياء (118/9)، والوافي بالوفيات (124/2)، وشذرات الذهب (10/2).

[7] رواه مسلم في كتاب الإيمان (82) وأحمد (16332) والنسائي (4126) وأبو داود (4293).

ويؤكد ابن تيمية رحمه الله هذا المبدأ: وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ لَمَّا اسْتَشَارَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَنْكِحُ؟ وَقَالَتْ: إنَّهُ خَطَبَنِي مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ فَقَالَ: « أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ لِلنِّسَاءِ» وَرُوِيَ: «لَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ».

فَبَيَّنَ لَهَا أَنَّ هَذَا فَقِيرٌ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ حَقِّك وَهَذَا يُؤْذِيك بِالضَّرْبِ. وَكَانَ هَذَا نُصْحًا لَهَا - وَإِنْ تَضَمَّنَ ذِكْرَ عَيْبِ الْخَاطِبِ. وَفِي مَعْنَى هَذَا نُصْحُ الرَّجُلِ فِيمَنْ يُعَامِلُهُ وَمَنْ يُوَكِّلُهُ وَيُوصِي إلَيْهِ وَمَنْ يَسْتَشْهِدُهُ؛ بَلْ وَمَنْ يَتَحَاكَمُ إلَيْهِ. وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ فَكَيْفَ بِالنُّصْحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُقُوقُ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ: مِنْ الْأُمَرَاءِ وَالْحُكَّامِ وَالشُّهُودِ وَالْعُمَّالِ: أَهْلِ الدِّيوَانِ وَغَيْرِهِمْ؟ فَلَا رَيْبَ أَنَّ النُّصْحَ فِي ذَلِكَ أَعْظَمُ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ الدِّينُ النَّصِيحَةُ قَالُوا لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: للهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ ».

وَإِذَا كَانَ النُّصْحُ وَاجِبًا فِي الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ: مِثْلَ نَقَلَةِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَغْلَطُونَ أَوْ يَكْذِبُونَ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَأَلْت مَالِكًا وَالثَّوْرِيَّ وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ - أَظُنُّهُ - والأوزاعي عَنْ الرَّجُلِ يُتَّهَمُ فِي الْحَدِيثِ أَوْ لَا يَحْفَظُ؟ فَقَالُوا: بَيِّنْ

أَمْرَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: أَنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ فُلَانٌ كَذَا وَفُلَانٌ كَذَا. فَقَالَ: إذَا سَكَتَّ أَنْتَ وَسَكَتّ أَنَا فَمَتَى يُعْرَفُ الْجَاهِلُ الصَّحِيحُ مِنْ السَّقِيمِ. وَمِثْلُ أَئِمَّةِ الْبِدَعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ إلَيْك أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ ؟.

فَقَالَ: إذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا أَفْضَلُ. فَبَيَّنَ أَنَّ نَفْعَ هَذَا عَامٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ إذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ وَدَفْعِ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنْ الدِّينِ إلَّا تَبَعًا وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً[8]. اهـ

فمن أجل دين الله قبل كل شيء. نُعرض عليك عزيز القارئ بكل أَمانة عقيدة الشيخ الألباني، ومنهجه العلمي في الحديث والفقه، وطعنه في العُلماء من خلال

---

[8] مجموعة الفتاوى (396/14) مكتبة العبيكان، الرياض.

أقواله وكتاباته والرد عليها، سالكين منهج أهل السنة في نقد الرجال، والله يشهد ما أُريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب، ونستعين بالله جل في علاه، ونسأله التوفيق والسداد، وندعو بدعاء رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ »[9].



ابن مقصد العبدلي

1/ 7/ 1423 هـ

---

[9] رواه مسلم في صلاة المسافرين (1289) وأحمد (24068) وأبو داود (653) والترمذي (3342) والنسائي (1607) وابن ماجه (1347) وابن حبان (2591) والحاكم (6610) من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

منهج

الألباني في العقيدة

قال الشيخ الألباني : ((والتفرق بين كفر وكفر هو أن ننظر إلى القلب ، فإن كان القلب مؤمناً والعمل كافراً فهنا يتغلب الحكم المستقر في القلب على الحكم المستقر في العمل !..)) شريط الكفر كفران ..

نستعرض معاً أخي القارئ الكريم أقوال الشيخ الألباني في العقيدة ومسائل الكفر والإيمان التي تُعبر عن فكره ومنهجه[10]:

▫ قول الألباني في الله تعالى:

قال الألباني: «والعصمة لله وحده» انظر السلسلة الصحيحة «4/ 429». وكرر عبارة العصمة لله في مقدمة الطحاوية «ص27»، وفي مقدمة رياض الصالحين صفحة «س». ولا يخفى على القارئ ما معنى العصمة التي لا تطلق إلا على المخلوق، والله سبحانه منزه عن ذلك.

▫ قول الألباني في القرآن:

قال الألباني في مقدمة شرح العقيدة الطحاوية ص 15: «فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله تعالى أصلاً»[11] انتهى كلامه.

ورد عليه محمود سعيد ممدوح في كتابه تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم «ص 25»: هذه والله سقطة شنيعة، فمن المعلوم أن القرآن كلام الله عز وجل غير مخلوق، وكلام الله صفة من صفاته، فكيف يعتقد من يدعي السلفية العصمة لصفة من صفات الله تعالى عما يقولون علواً كبيراً، وهذا كلام لا

---

(10) وكما قلت في المقدمة إذا كان الشيخ قد تراجع عنها أو قال بخلافها، فالكلام يكون لمن يقول بقوله.
(11) مكتب الإسلامي الطبعة الخامسة 1399 هـ مقدمة الشيخ المحدث ناصر الدين الألباني.

يقوله إلا معتزلي يؤمن بخلق القرآن.

ونظيره قوله: «والعصمة لله وحده» انظر السلسلة الصحيحة «4/ 429»، ومقدمة الطحاوية «ص27»، ومقدمة رياض الصالحين صفحة «س» فأثبت عصمة وهي تقتضي عاصماً ومعصوماً منه.

وبقوله: «وحده» يكون قد نفي العصمة عن الأنبياء والمرسلين، بالإضافة إلى إثباته صفة لله عز وجل بدون توقيف وصفات الله توقيفية. وهي لفظة في نهاية السقوط والبطلان، ولو صدرت من مخالف له وتنبه لها لا تهمه بطامات ولعدة من أهل البدع والأهواء ولكنني لا أحكم على عباد الله عز وجل بهذه الفظائع. والمقصود أنه غفل غفلة شديدة، وهو لا يعذر هنا بجهله، والله أعلم. انتهى

هذا باختصار قول الألباني في ذات الله تعالى، وفي القرآن الكريم، أما قوله في نبينا صلى الله عليه وسلم:

▫ قول الألباني في النبي محمد ﷺ:

(وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أبا أو أداري في دين الله أحدا فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار ولا نداريه مع عظمته في نفوسنا وجلالته في قلوبنا فضلا عن أننا لا نقلده في ديننا خلافا لما عليه عامة المقلدة الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده. ونبذ قول كل من خالف

حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ..) انتهى كلامه من كتاب رفع الأستار (ص 29).

عجبتُ من جَراءة الألباني وقبح قوله: (ونبذ قول كل من خالف حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدا ﷺ) وهل خالف النبي ﷺ الحق يومًا أو قال بغيره أو كان مُخالفاً!؟.

وكذلك لم يثبت عند الألباني أن نبينا ﷺ أفضل الخَلق:

أنكر الألباني على البوطي أن يكون نبينا ﷺ أفضل الخلائق عند الله، كما في كتابه التوسل أنواعه وأحكامه «ص 148 الطبعة الخامسة» ما نصه: «أن الدكتور قد ادعى أن النبي ﷺ أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق. وهذه عقيدة، وهي لا تثبت عنده إلا بنص قطعي الثبوت قطعي الدلالة، أي بآية قطعية الدلالة، أو حديث متواتر قطعي الدلالة، فأين هذا النص الذي يثبت كونه ﷺ أفضل الخلائق عند الله على الإطلاق؟ ومن المعلوم أن هذه القضية مختلف فيها بين العلماء، وقد توقف فيها الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى، ومن شاء التفصيل فعليه بشرح عقيدة الإمام أبي جعفر الطحاوي الحنفي رحمه الله «ص 337-348، طبعة المكتب الإسلامي بتحقيقي» اهـ.

قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله.. إن الشيخ الألباني يدعي أنه قضى حياته في تصحيح أحاديث النبي ﷺ وتضعيفها ثم لا يثبت عنده أن نبينا أفضل الخَلق؟!

ألم يُفضّل الله تعالى نبينا ﷺ على جميع خلقه حينما خصّه بالإسراء ثم عرج به إلى السماء فارتقى فوق مقامات كل الأنبياء حتى وصل عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، ونال منزلة لم يبلغها نبي مُرسل ولا ملَك مقرب..

ومما يثبت أن نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الخَلق ما رواه مسلم وغيره: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ثُمَّ سَلُوا اللهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ»[12] .

ومما يثبت أن نبينا ﷺ أفضل الخلق على الإطلاق ما جاء في كتب الصحاح والسنن: أن جميع الخلائق والأنبياء يسألون نبينا ﷺ الشفاعة يوم القيامة. كما في الصحيحين: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بِلَحْمٍ فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً فَقَالَ: « أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَلْ تَدْرُونَ بِمَ ذَاكَ يَجْمَعُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيُسْمِعُهُمْ الدَّاعِي وَيَنْفُذُهُمْ الْبَصَرُ وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنْ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَمَا

---

[12] رواه مسلم في كتاب الصلاة (577) وأحمد (6280) وأبو داود (439) والترمذي (3547) والنسائي (671) وابن حبان (1690) والبيهقي (1736). وهناك شواهد وأدلة كثيرة على ذلك أُفردت لها مؤلفات.

image
not
available

عِيسَى ﷺ فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَلِمَةٌ مِنْهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى ﷺ إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ ذَنْبًا نَفْسِي نَفْسِي اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَأْتُونِّي فَيَقُولُونَ يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَغَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ لِأَحَدٍ قَبْلِي ثُمَّ يُقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ سَلْ تُعْطَهْ اشْفَعْ تُشَفَّعْ فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي فَيُقَالُ يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ»[13].

وفي مسند أحمد وسنن أبي داود: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَأَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ».

«أَنَا سَيِّد وَلَد آدَم»، قَالَ النَّوَوِيّ: فِي الْحَدِيث دَلِيل لِتَفْضِيلِهِ ﷺ عَلَى الْخَلْق كُلّهمْ، لِأَنَّ مَذْهَب أَهْل السُّنَّة أَنَّ الْآدَمِيِّينَ أَفْضَل مِنْ الْمَلَائِكَة وَهُوَ ﷺ أَفْضَل مِنْ الْآدَمِيِّينَ وَغَيْرهمْ. اهـ.

---

[13] رواه البخاري أحاديث الأنبياء(3092) ومسلم في الإيمان(287) وأحمد(9250) والترمذي(2358).

فلو كان هناك أفضل من نبينا محمد ﷺ لجاءوا إليه. فكيف لا يكون هو أشرف الخلق وخير البرية: ﴿ وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: 113].

قول الألباني في شاتم الرسول ﷺ:

سؤال موجه للشيخ: وردت بعض الآثار عند بعض الأئمة، وعن بعض الصحابة كخالد بن الوليد، وبعض الأئمة كالإمام أحمد بكفر شاتم الله والرسول واعتبروه كفر ردة، فهل هذا على إطلاقه نرجو الإفادة؟.

جواب الشيخ الألباني: ما نرى ذلك على الإطلاق، فقد يكون السب والشتم ناتجاً عن الجهل وعن سوء التربية، وقد يكون عن غفلة!! وأخيراً قد يكون عن قصد وعن معرفة، وإذا كان بهذا الصورة عن قصد ومعرفة فهو الردة الذي لا إشكال فيه، أما إذا احتمل وجهاً من الوجوه الأخرى التي أشرت إليها فالاحتياط في عدم التكفير أهم إسلاماً من المسارعة إلى التكفير[14]. انتهى كلام الألباني.

قال ابن مقصد: عجباً من الشيخ ألم يطلع على كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية رحمه الله، لأن الكتاب من بداية إلى نهاية قد بسط هذه المسألة وفصل فيها القول بالأدلة القاطعة والحُجج الدامغة، بأن كل من شتم النبي أو

---

[14] الألباني، شريط (الكفر كفران) تسجيلات بيت المقدس، عمان الأردن.

تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل. وهذا إجماع أهل العلم وهو مذهب الأئمة الأربعة وأهل المدينة وغيرهم.

بل نص الإمام أحمد على ذلك في مواضع متعددة، قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: كل من شتم النبي أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل وأرى أن يقتل ولا يستتاب.

✍ وقال ابن تيمية رحمه الله في بداية كتابه الصارم المسلول على شاتم الرسول: أن من سب النبي من مسلم أو كافر فانه يجب قتله. هذا مذهب عامة أهل العلم، قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن حد من سب النبي القتل، وممن قاله مالك والليث وأحمد وإسحاق وهو مذهب الشافعي. قال وحكي عن النعمان لا يقتل يعني الذمي ما هم عليه من الشرك أعظم..

✍ وقد حكى أبو بكر الفارسي من أصحاب الشافعي إجماع المسلمين على أن حد من يسب النبي القتل كما أن حد من سب غيره الجلد وهذا الإجماع الذي حكاه هذا محمول على إجماع الصدر الأول من الصحابة والتابعين أو أنه أراد به إجماعهم على أن ساب النبي يجب قتله إذا كان مسلما، وكذلك قيده القاضي عياض فقال: «أجمعت الأمة على قتل منتقصه من المسلمين وسابه»، وكذلك حكي عن غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره..

✍ وقال الإمام إسحاق بن راهويه أحد الأئمة الأعلام: «أجمع المسلمون على أن

من سب الله أو سب رسوله أو دفع شيئا مما أنزل الله عز وجل أو قتل نبياً من أنبياء الله عز وجل انه كافر بذلك وأن كان مقراً بكل ما انزل الله»..

وقال الإمام الخطابي: «لا اعلم أحدًا من المسلمين اختلف في وجوب قتله»..

وقال محمد بن سحنون: «أجمع العلماء على أن شاتم النبي المتنقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله له وحكمه عند الأمة القتل ومن شك في كفره وعذابه كفر»..

وتحرير القول فيها أن الساب أن كان مسلمًا فإنه يكفر ويقتل بغير خلاف وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم وقد تقدم ممن حكى الإجماع على ذلك من الأئمة مثل إسحاق بن راهوية وغيره وأن كان ذميًا فإنه يقتل أيضاً في مذهب مالك وأهل المدينة وسيأتي حكاية ألفاظهم، وهو مذهب أحمد وفقهاء الحديث، وقد نص أحمد على ذلك في مواضع متعددة قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: «كل من شتم النبي أو تنقصه مسلما كان أو كافرا فعليه القتل وارى أن يقتل ولا يستتاب...

وقال: ولهذا أفتى أكثرهم بقتل من أكثر من سب النبي من أهل الذمة وأن اسلم بعد أخذه، وقالوا يقتل سياسة وهذا متوجه على أصولهم. والدلالة على انتقاض عهد الذمي بسب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله، وقتل المسلم إذا

أتى ذلك الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين..

وقال رحمه الله في المسألة الرابعة: «إنَّ سبَّ الله وسبَّ رسوله كفَرَ ظاهراً وباطناً، سواء كان السابُّ يعتقد أن ذلك محرَّم أو كان مُستحلاً، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السُّنة القائلين بأن الإيمان قولٌ وعمَلٌ، وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه وهو أحد الأئمة يعدل بالشافعي وأحمد، قد أجمع المسلمون أن من سب الله أو سب رسوله أو دفع شيئاً مما أنزل الله أو قتل نبياً من أنبياء الله أنه كافر بذلك وأن كان مقرا بكل ما انزل الله»[15] .اهـ

ونختم الأقوال بهذا الدليل الصحيح: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهَّ رَضِيَ اللهُّ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللهَّ وَرَسُولَهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَتُحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَا رَسُولَ اللهَّ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ فَأْذَنْ لِي أَنْ أَقُولَ شَيْئًا قَالَ قُلْ فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ سَأَلَنَا صَدَقَةً وَإِنَّهُ قَدْ عَنَّانَا وَإِنِّي قَدْ أَتَيْتُكَ أَسْتَسْلِفُكَ قَالَ وَأَيْضًا وَاللهَّ لَتَمَلُّنَّهُ قَالَ فَإِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ فَنَكْرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُهُ حَتَّى اسْتَمْكَنَ مِنْهُ فَقَتَلَهُ»[16]..

---

[15] الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص 224) لأحمد بن تيمية الحراني (661 ــ 728 هــ).

[16] رواه البخاري كتاب الرهن(2806) والمغازي(3731) ومسلم كتاب الجهاد (3359) وأبو داود(2387).

وبعد، فهذه أدلة الكتاب والسنة وأقوال أئمة العلم التي أجمعت على كفر شاتم الله والرسول كفراً مطلقاً، وهو كافٍ لرد قول الشيخ: «ما نرى ذلك على الإطلاق!!» الذي تفرد به دون سائر العلماء السلف والخلف. والذي يقرأ كتاب ابن تيمية الصارم المسلول على شاتم الرسول يدرك كم ابتعد الشيخ الألباني عن الحق والصواب.

حقيقة الإيمان عند الألباني:

الإيمان هو أساس حياة الإنسان، وهو الروح الذي يُغذي القلب والعقل والجسد.. وإذا تجرد الإنسان من الإيمان تجرد من إنسانيته وأدميته لذلك هو من أهم المسائل وأعظمها عند المسلم.

ولأهمية الإيمان ومنزلته في الإسلام فقد شمل القول، والقلب، والجوارح يزيد وينقص وفق العمل، قال تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

وذكر الله تعالى الإيمان القلبي في سورة المجادلة: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾..

أما الإيمان العملي: قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

قال البخاري في كتاب الإيمان: بَاب مَنْ قَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، لِقَوْلِ اللَّهِ

تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72].

وقال الحافظ ابن حجر: قَوْله: «بَاب مَنْ قَالَ» هُوَ مُضَاف حَتْمًا، قَوْله: ﴿إِنَّ الْإِيمَان هُوَ الْعَمَل﴾ مُطَابَقَة الْآيَات وَالْحَدِيث لِمَا تَرْجَمَ لَهُ بِالِاسْتِدْلَالِ بِالْمَجْمُوعِ عَلَى الْمَجْمُوع؛ لِأَنَّ كُلّ وَاحِد مِنْهَا دَالّ بِمُفْرَدِهِ عَلَى بَعْض الدَّعْوَى، فَقَوْله ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ عَامّ فِي الْأَعْمَال، وَقَدْ نَقَلَ جَمَاعَة مِنْ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ قَوْله هُنَا ﴿تَعْمَلُونَ﴾ مَعْنَاهُ تُؤْمِنُونَ، فَيَكُون خَاصًّا[17].

قال ابن مقصد: يؤكد الحديث الشريف أن الأعمال من الإيمان فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ»[18].

لكن الشيخ الألباني جعل جميع الأعمال شرط كمال، وأخرجها من مسمى الإيمان! فقد قال في كتابه حكم تارك الصلاة ص 28: «فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم.

فلو قال قائل: بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مخلد في النار؛ فقد

---

[17] ملخصاً من فتح الباري شرح صحيح البخاري (105/2) دار الكتب العلمية.

[18] رواه البخاري كتاب الإيمان (8) ومسلم في الإيمان (50 و 51) وأحمد (8570) وأبو داود (4056) والترمذي (2539) والنسائي (4918 و 4919) وابن ماجه (56).

التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا، وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا؛ كما تقدم بيانه» انتهى.

وهذا القول موافق لقول المرجئة في مسائل الإيمان، فجميع فرق المرجئة تخرج العمل من مسمى الإيمان. وهذا قول خطير وخلاف لأهل السنة والجماعة لأنه أي عمل صالح يتركه المسلم كصلاة والصيام والزكاة والحج فهو مؤمن عند الألباني ولا يكفر، وهذا مذهب الإرجاء والجهمية[19]، كما قال ابن تيمية رحمه الله في مجموعة الفتاوى «4/ 100» فَصْلٌ الَّذِينَ نَصَرُوا مَذْهَبَ جَهْمٍ فِي الْإِيمَانِ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ:

وَالْمُرْجِئَةُ وَإِنْ قَالُوا: إنَّ الْإِيمَانَ يَتَضَمَّنُ الْإِسْلَامَ فَهُمْ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ هُوَ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَأَمَّا الجهمية فَيَجْعَلُونَهُ تَصْدِيقَ الْقَلْبِ فَلَا تَكُونُ الشَّهَادَتَانِ وَلَا الصَّلَاةُ وَلَا الزَّكَاةُ وَلَا غَيْرُهُنَّ مِنْ الْإِيمَانِ..

وقال أيضاً: وَهَذَا قَوْلُ الْمُرْجِئَةِ والجهمية وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ وَهُوَ أَيْضًا قَوْلٌ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ. قَالَ اللهُ تَعَالَى:

---

[19] قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وَصَارَتْ الْمُرْجِئَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: فَعُلَمَاؤُهُمْ وَأَئِمَّتُهُمْ أَحْسَنُهُمْ قَوْلًا؛ وَهُوَ أَنْ قَالُوا: الإِيمَانُ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَان.

وَقَالَتْ الجهمية : هُوَ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ فَقَطْ. وَقَالَتْ الْكَرَّامِيَّةُ : هُوَ الْقَوْلُ فَقَطْ.

فَمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الإِيمَانِ لَكِنْ إنْ كَانَ مُقِرًّا بِقَلْبِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مُكَذِّبًا بِقَلْبِهِ كَانَ مُنَافِقًا مُؤْمِنًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ الْكَرَّامِيَّةُ وَابْتَدَعَتْهُ. وَلَمْ يَسْبِقْهَا أَحَدٌ إلَى هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ آخِرُ مَا أُحْدِثَ مِنْ الأَقْوَالِ فِي الإِيمَانِ. انظر مجموعة الفتاوى (33/7).

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: 15].

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِوَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: « أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ قَالَ هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ قَالُوا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَتُعْطُوا الْخُمُسَ مِنْ الْمَغْنَمِ»[20]..

وَأَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ ثُمَّ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ. فَأَمَّا قَوْلُ الْقَلْبِ فَهُوَ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[21]..

✍ وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري كتاب الإيمان باب بني الإسلام على خمس «2/ 64»: وَرَوَى بِسَنَدِهِ الصَّحِيح عَنْ الْبُخَارِيّ قَالَ: «لَقِيت أَكْثَر مِنْ أَلْف رَجُل مِنْ الْعُلَمَاء بِالْأَمْصَارِ فَمَا رَأَيْت أَحَدًا مِنْهُمْ يَخْتَلِف فِي أَنَّ الْإِيمَان قَوْل وَعَمَل، وَيَزِيد وَيَنْقُص».

---

[20] رواه البخاري في الإيمان (51) وفي كتاب العلم (85) ومسلم في الإيمان (24) وأحمد (3232) والترمذي (2536) والنسائي (4945) وأبو داود (3207).

[21] ملخصاً من مجموعة الفتاوى (409/4) مكتبة العبيكان، الرياض الطبعة الأولى 1419 هـ.

وَأَطْنَبَ اِبْن أَبِي حَاتِم وَاللَّالِكَائِيّ فِي نَقْل ذَلِكَ بِالْأَسَانِيدِ عَنْ جَمْع كَثِير مِنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ وَكُلّ مَنْ يَدُور عَلَيْهِ الْإِجْمَاع مِنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ. وَحَكَاهُ فُضَيْل بْن عِيَاض وَوَكِيع عَنْ أَهْل السُّنَّة وَالْجَمَاعَة، وَقَالَ الْحَاكِم فِي مَنَاقِب الشَّافِعِيّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاس الْأَصَمّ أَخْبَرَنَا الرَّبِيع قَالَ: سَمِعْت الشَّافِعِيّ يَقُول: الْإِيمَان قَوْل وَعَمَل، وَيَزِيد وَيَنْقُص. وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْم فِي تَرْجَمَة الشَّافِعِيّ مِنْ الْحِلْيَة مِنْ وَجْه آخَر عَنْ الرَّبِيع وَزَادَ: يَزِيد بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُص بِالْمَعْصِيَةِ. ثُمَّ تَلَا ﴿وَيَزْدَاد الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ الْآيَة. اهـ.

✍ وقد رد الشيخ سَفر الحوالي على قول الألباني بعد أن بين فكر الإرجاء قديماً وحديثاً فقال: «وبهذا يتبين لطالب الحق أن ترك الأركان الأربعة وسائر عمل الجوارح كفر ظاهراً وباطناً؛ لأنه ترك لجنس العمل الذي هو ركن الحقيقة المركبة للإيمان، التي لا وجود لها إلا به، هذا مما لا يجوز الخلاف فيه، ومن خالف فيه فقد دخلت عليه شبهة المرجئة شعر أو لم يشعر»[22].

والمؤسف مع أن هذا الشيخ الألباني حفظه الله أخذ بكلام أهل الإرجاء المحض من غير تفصيل؛ حيث جعل التارك الكلي مؤمنا من أهل الشفاعة، وركب رسالته كلها على هذا[23]!!.

---

[22] ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي (656/2) مكتب الطيب، القاهرة.

[23] ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي (660/2) مكتب الطيب، القاهرة.

وقال الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه الجامع في طلب العلم الشريف «2/ 516»: فإنني أحذر الكثيرين من الشبـان المقلدين للألباني ظناً منهم أنه يقول بقول أهل السنة في هذه المسائل - مسائل الإيمان والكفر - فقد تبين أن قوله هو قول غلاة المرجئة الذين يحصرون الكفر في الجحد والاستحلال ويعتبرون ذلك شرطاً مستقلاً للتكفير بالذنوب المكفرة بذاتها. مع أنه ما فتئ يدعو إلى تصحيح العقيدة وتنقية التراث كما ذكر في مقدمته لكتاب «مختصر العلو» للذهبي، وكما نقله عنه محمد بن إبراهيم الشيباني في كتابه «حياة الألباني وآثاره»، فهل يتفق كلامه في الإيمان والكفر ـ وهى من أهم مسائل الدين ـ مع دعوته لتصحيح العقيدة؟.

قلت: العجيب من الشيخ الألباني: يُعرف الإيمان تعريف السلف، ولكن التطبيق يوافق المرجئة. وقد ذكرت آنفاً أقواله الموافقة والمطابقة لمذهب الإرجاء وأُصولهم. ولكن هل ما قلناه وبيناه بنصوص صريحة قاطعة تلائم ما قاله العلماء والدعاة دفاعاً عن الألباني وتبرأت ساحته من الإرجاء؛ بعد ما تبين للقارئ الكريم أقواله القاطعة والواضحة:

سئل فضيلة الشيخ العلامة عبد العزيز ابن باز ـ رحمه الله ـ: يثير بعضهم شبهات حول عقيدة العلامة الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني ـ حفظه الله ـ وينسبونه إلى بعض الفرق الضالة كالمرجئة، فما نصيحتكم لأولئك؟.

أجاب: رحمه الله وغفر له الشيخ ناصر الدين الألباني من إخواننا المعروفين المحدثين من أهل السنة والجماعة، نسأل الله لنا وله التوفيق والإعانة على كل خير والواجب على كل مسلم أن يتقي الله وأن يراقب الله في العلماء، وألا يتكلم إلا عن بصيرة.

✍ وسئل فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ نحن من الجزائر عندنا في الجزائر طلعت رسالة لأحد المجهولات وهو أبو رحيم اتهم الشيخ الألباني ـ عليه رحمة الله ـ بالإرجاء..

فأجاب: من رمى الشيخ الألباني فقد أخطأ يعني لم يعرف الألباني ولا يعرف معنى الإرجاء. الألباني رجل من أهل السنة إنه والله مدافع عنها إمام في الحديث، لا نعرف في عقيدة الألباني الإرجاء.

✍ وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان ما نصه: «والشيخ الألباني من أهل السنة. وأخطأ وجانب الصواب من قال إنه مرجئ! فلا يوجد له قول يدل على الأرجاء»[24].

✍ ومنهم من قال: أرجو أن تفرق بين قولنا الألباني وافق المرجئة في بعض مسائل الإيمان وبين قولنا الألباني مرجئ! فبينهما فرق كما بين السماء والأرض.

ومنهم من قال: نسبة هذا القول له حق، وهو من أشد أنصاره، لكن الخطأ كل

---

(24) انظر كتاب حياة الألباني وآثاره العلمية للشيباني (2/541 ـ 543).

الخطأ في جعله قول المرجئة.

ومنهم من قال: وقد وافق في ذلك قول المرجئة، لكن لا يصح أن يقال عنه مرجئ. اهـ.

قال ابن مقصد: الرد على قول الشيخ ابن عُثيمين «من رمى الشيخ الألباني فقد أخطأ يعني لم يعرف الألباني ولا يعرف معنى الإرجاء. الألباني رجل من أهل السنة إنه والله مدافع عنها إمام في الحديث، لا نعرف في عقيدة الألباني الإرجاء».

أن الشيخ الألباني يقول بقول السلف في الاعتقاد والإيمان ويناقضه ويبطله في مكان آخر! كقوله في الإيمان: يزيد وينقص ويناقضه بقوله: «فإن كان القلب مؤمناً والعمل كافراً، فهنا يتغلب الحكم المستقر في القلب على الحكم المستقر في العمل..»!. فلا يصح أن يقال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ثم يخرج العمل من مُسمى الإيمان ويجعله «شرط كمال»!.

أما ردي على الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وقوله: «والشيخ الألباني من أهل السنة. وأخطأ وجانب الصواب من قال إنه مرجئ! فلا يوجد له قول يدل على الأرجاء»!.

عجباً للشيخ الفوزان ألم يطلع على أقوال الألباني فإن لم يطلع فليقرأ هذا القول: «السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال ولم يجعلوه

شرط صحة خلافاً للخوارج»!. وهذا القول في شريط منهج الخوارج من إصدارات سلسلة الهدى والنور. عندما سُئِلَ الشيخ «هل صحيح أن من مات على التوحيد، وإن لم يَعمل بمقْتَضاه.. هل يكفر ويخلد مع الخالد الكافر في نار جهنم أم لا؟».

قلت: ولو كان الكلام الألباني صحيحاً لذكر لنا مَنْ مِنَ السلف الذين فرقوا بين الإيمان وبين العمل غير المرجئة؟ بل مرجئة السلف أضبط منهجاً من مرجئة العصر. والحق أنه قد تَقَوَل على السلف ما لم يقولوا!.

وأَرُد على الذين يقولون: «أن الشيخ قد وافق في ذلك قول المرجئة، لكن لا يصح أن يقال عنه مرجئ!».

قلت: لماذا لم يقولوا للشيخ الألباني عندما قال على الإمام العالم الفقيه ابن حزم رحمه الله بأنه «جهمي جلد» بأنه وافق قول الجهمية وليس بجهمي!؟ فالأنصاف أن نزن بميزان العدل ما دام نُطالب بالحق، فلا نُبرر لعالم ونرك الطعن والتجريح بعالم من علماء الأمة الإسلامية.. فهذا تناقض في المنهج والأقوال.



حقيقة الكفر عند الألباني:

الذي يطلع على أقوال الشيخ[25]، وشرحه للطحاوية، وكتبه كالسلسلة الصحيحة، والتحذير من فتنة التكفير، وحكم تارك الصلاة .. يجد أن مسألة الكفر عنده تنقسم إلى قسمين: كفر عملي لا يخرج صاحبه من الملة إطلاقًا. وكفر اعتقادي يخرج صاحبه من الملة. وكذلك يُقسم الشرك إلى قسمين: شرك لفظي لا يخرج صاحبه من الملة حتى يعتقده، وشرك قلبي يخرج صاحبه من الملة. كما قال في سلسلة الهدى والنور: «الشرك اللفظي ويقابله الشرك القلبي. والشرك اللفظي لا يخرج صاحبه من الملة بخلاف الشرك القلبي فهو الذي يخرج به من الملة». اهـ

فقد حصر الكفر الذي يخرج صاحبه من الملة في القلب فقط، وهذا مخالف للكتاب والسنة والإجماع. وقد جمع أقوال هذه المسألة الشيخ محمد أبو رحيِّم في كتاب حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني ورد عليها بقوله:

قبل الإجابة على ذلك نقرر الحقائق التالية:

أولاً: الذنوب كفر عملي:

يرى الشيخ ـ رحمه الله ـ أن الذنوب ـ كل الذّنوب ـ من الكفر العملي:

---

[25] راجع أقواله في شريط الشرك اللفظي والشرك القلبي (أسئلة عبر الهاتف من تسجيلات سلسلة الهدى والنور رقم 691 تاريخ 1413 هـ 1992 م)، وشريط الكفر كفران (من تسجيلات بيت المقدس في عمان).

أ ـ قال الشيخ ـ رحمه الله ـ «إن الذنب ـ أي ذنب كان ـ هو كفر عملي لا اعتقادي»[26].

ب ـ وقال أيضاً: «فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي نكفره كفر عمل أي أنه يعمل عمل الكفار...»[27].

ج ـ وقال أيضاً: «الكفر الاعتقادي ليس له علاقة بالعمل له علاقة بالقلب»، وفي التحذير: الكفر الاعتقادي ليس له علاقة أساسية بمجرد العمل، وإنما علاقته الكبرى بالقلب»[28].

ثانياً: محل الكفر العملي الجوارح.

أ ـ قال الشيخ ـ رحمه الله ـ :«والعملي محلّه الجوارح»[29].

ب ـ وقال أيضاً: «وآخر لا يخرج من الملَّة «كفر عملي» يعود إلى الاستحلال العملي»[30].

ثالثاً: الذنوب التي عدَّها الشيخ ـ رحمه الله ـ من الكفر العملي:

---

[26] الطحاوية، ص60.

[27] الصحيحة (113/1/6).

[28] فتنة التكفير والحاكمية، ص38، والتحذير من فتنة التكفير، ص70.

[29] الصحيحة (112/1/6).

[30] التحذير، ص68.

إن ذكر هذه الأمثلة يسهل علينا فهم موقف الشيخ ـ رحمه الله ـ من حدّ الكفر العملي، ولمعرفة ذلك نضع الأسئلة التالية:

هل الذنوب التي مثَّل لها الشيخ ـ رحمه الله ـ من الكفر العملي من فعل المحظور أو من ترك المأمور أو منهما جميعاً؟ وهل فعل المحظور عام أو خاص ببعضه دون البعض الآخر؟

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: «إن الكفر قسمان: اعتقادي وعملي. فالاعتقادي مقرّه القلب. والعملي محلّه الجوارح. فمن كان عمله كفراً لمخالفته للشرع، وكان مطابقاً لما وقر في قلبه من الكفر به، فهو الكفر الاعتقادي، وهو الكفر الذي لا يغفره الله، ويخلد صاحبه في النار أبداً. وأما إذا كان مخالفاً لما وقَرَ في قلبه، فهو مؤمن بحكم ربه، ولكنه يخالف بعمله، فكفره كفرٌ عملي فقط، وليس كفراً اعتقادياً، فهو تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذّبه، وإنْ شاء غفرَ له، وعلى هذا النوع من الكفر تُحمَلُ الأحاديثُ التي فيها إطلاق الكفر على من فعل شيئاً من المعاصي من المسلمين، ولا بأس من ذكر بعضها:

1ـ «اثنتان في الناس هما بهم كفر، الطعن في الأنساب، والنياحةُ على الميت» رواه مسلم[31].

---

[31] تخريج «الطحاوية»، ص298.

2 – «الجدال في القرآن كفر»[32].

3 – «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[33].

4 – «كفر بالله تبرؤ من نسب وإنْ دقَّ»[34].

5 – «التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر»[35].

6 – «لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض» متفق عليه[36].

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي لا مجال الآن لاستقصائها. فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي، فكفرُه كفر عملي؛ أي إنه يعمل عمل الكفار، إلا أن يستحلَّها، ولا يرى كونَها معصية فهو حينئذ كافرٌ حلال الدم، لأنه شارك الكفار في عقيدتهم أيضاً، والحكم بغير ما أنزل الله، لا يخرج عن هذه القاعدة أبداً، وقد جاء عن السلف ما يدعمها، وهو قولهم في تفسير الآية: «كفر دون كفر»، صح ذلك عن ترجمان القرآن عبد الله بن عباس ﷺ، ثم تلقّاه عنه بعض التابعين وغيرهم[37]، ولا بُدَّ من ذِكر ما تيسر لي عنهم لعل في ذلك إنارة للسبيل أمام من ضلّ اليوم في هذه المسألة الخطيرة، ونحا نحو الخوارج الذين يكفِّرون المسلمين

---

[32] صحيح الجامع الصغير، (3/83/3101).

[33] تخريج «الإيمان» لأبي عبيد، ص86، وتخريج «الحلال» رقم341.

[34] الروض النضير، رقم587.

[35] الأحاديث الصحيحة، رقم667.

[36] الروض النضير، رقم797، والأحاديث الصحيحة، رقم1974.

[37] وقد ضعَّفَ هذا الأثر جماهير العلماء. انظر: القول المبين للباحث حسّان عبد المنان.

بارتكابهم المعاصي، وإن كانوا يصلون ويصومون![38].

رابعاً: متى يخرج من الملة من قام به الكفر العملي؟!

يرى الشيخ ـ رحمه الله ـ أن ذلك متعلق بالاعتقاد «استحلال اعتقادي، جحد اعتقادي، تكذيب اعتقادي، إنكار اعتقادي...».

أ- قال الشيخ ـ رحمه الله ـ «فمن قام من المسلمين بشيء من هذه المعاصي فكفره كفر عملي، أي أنه يعمل عمل الكفار إلا أن يستحلها...»[39].

ب- وقال أيضاً: «إن تكفير الموحِّد بعمل يصدر منه غير جائز حتى يتبين منه أنه جاحد لبعض ما شرع الله»[40].

ج- وقال في معرض تعليقه على قول الطحاوي: «ولا نكفِّر أحداً من أهل القِبلة بذنب ما لم يستحلّه».

قلتُ ـ أي الشيخ رحمه الله ـ: «يعني استحلالاً قلبياً اعتقادياً، وإلا فكل مذنب مستحل لذنبه عملياً أي مرتكب له، ولذلك فلا بد من التفريق بين المستحل اعتقاداً فهو كافر إجماعاً، وبين المستحل عملاً لا اعتقاداً فهو مذنب يستحق العذاب اللائق به إلا أن يغفر الله له، ثم ينجيه إيمانه خِلافاً للخوارج والمعتزلة

---

[38] سلسلة الأحاديث الصحيحة، 6 ق1، دار المعارف، الرياض، وانظر: الطحاوية، ص60-61.

[39] الصحيحة، 6 ق1 ص113.

[40] حكم تارك الصلاة، ص61.

الذين يحكمون عليه بالخلود في النار وإن اختلفوا في تسميته كافراً أو منافقاً، وقد نبتت نابتة جديدة اتبعوا هؤلاء في تكفيرهم جماهير المسلمين رؤوساً ومرؤوسين، اجتمعتُ بطوائف منهم في سوريا ومكة وغيرها، ولهم شبهات كشبهات الخوارج مثل النصوص التي فيها من فَعل كذا وكذا فقد كفَر، وقد ساقَ الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ طائفة منها هنا، ونقل عن أهل السُّنة القائلين بأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص أن الذنب أي ذنب كان؛ هو كفر عملي لا اعتقادي، وأنّ الكفر عندهم على مراتب: كفر دون كفر، كالإيمان عندهم»[41].

د ـ وأقرَّ ـ رحمه الله ـ الطحاوي حين قال: «ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه».

قال ـ رحمه الله ـ: قال الشارح: «يشير الشيخ «أي الطحاوي» إلى الرد على الخوارج في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة».

قلتُ ـ أي الشيخ رحمه الله ـ: «وأمثال هؤلاء اليوم الذين يحكمون على مسلمي البلاد الإسلامية كلها بدون استثناء بالكفر، ويوجبون على أتباعهم مباينتهم ومفاصلتهم، تماماً كما فعلت الخوارج من قبلهم...»[42].

هـ ـ ووافق ـ رحمه الله ـ علي حلبي في قوله: «الحكم على المتروكات وفق قاعدة

---

[41] الطحاوية، ص60، وللشيخ ابن باز تعليق قيّم سيأتي ص.

[42] الطحاوية، ص62.

الترك الاعتقادي المبني على الجحود والإنكار أو التكذيب أو الاستحلال لا على التحرك المجرد وإلا كان هذا قول الخوارج بعينه»[43].

التأصيل:

من منطوق ما تقدم من كلام الشيخ ـ رحمه الله ـ نخرج بالحقائق التالية:

أولاً: إن الكفر عند الشيخ ـ رحمه الله ـ قسمان: عملي محله الجوارح غير مخرج من الملّة، واعتقادي محله القلب مخرج من الملّة.

ويُعدُّ هذا التقسيم مِن أهم النقاط التي انطلق منها الشيخ ـ رحمه الله ـ لتحديد موقفه من الأعمال التركية والفعلية.

ثانياً: أنّ الاعتقاد هو مدار التكفير المخرِج من الملَّة عند الشيخ ـ رحمه الله ـ.

ثالثاً: لم يُفرِّق الشيخ بقيده السابق بين ترك الفرائض وركوب المحارم.

رابعاً: أنّ الذّنوب التي عدّها الشيخ ـ رحمه الله ـ من الكفر العملي: منها ما يقع تحت فعل المحظور، ومنها ما يقع تحت ترك المأمور.

ولنا مع هذا وِقْفَة مِن عِدَّة جوانِب:

الأول: إنّ تقسيم الشيخ ـ رحمه الله ـ الكفر إلى عمليّ واعتقادي مؤسَّسٌ على الفصل التام بينهما: ها هو يقول: «الكفر الاعتقادي ليس له علاقة بالعمل، له

---

(43) التحذير، ص27.

image
not
available

الكفر والإيمان.. والوعد والوعيد. حيث نعتقد أن الشيخ لم يوفق إلى الحق والصواب ـ الذي عليه أهل السنة والجماعة ـ في هذه المسائل.. فهو بكل وضوح يؤصل لعقيدة جهم الضال في الإيمان، وهو يعلم أو لا يعلم. فهو ليس مرجئ في الإيمان وحسب.. بل هو جهمي جلد كما كنا قد أثبتناه وبيناه في كتابنا «الانتصار لأهل التوحيد.. ملاحظات وردود على شريط الكفر كفران»..

والكفر عند الشيخ كذلك ينقسم إلى قسمين وكفرين: كفر ظاهر يُمارس على الجوارح لا يخرج صاحبه من الملة مهما كان بواحاً. وكفر باطن محصور في التكذيب أو الاستحلال القلبي. وهذا هو عين قول جهم الضال الذي يحصر الكفر في التكذيب والاستحلال القلبي..!

فالإيمان والكفر عند جهم بن صفوان: هو تصديق القلب، وتكذيبه. وهكذا يجد المتتبع لكلام الشيخ ناصر في المسألة، أنه يقول بنفس القول..!!

كذلك الاستحلال فإنه عند الشيخ استحلالان: استحلال ظاهر للكفر والمعاصي لا يكفِّر. واستحلال باطن قلبي يكفِّر. وهذا تقسيم ما أنزل الله به من سلطان.. ولا أعرف ـ من المرجئة الأولين ـ من سبق الشيخ إليه. جرأ كثيراً من الطواغيت والعصاة على استحلال المعاصي والذنوب، بل وعلى الوقوع في الكفر. ثم يقول لك أحدهم لو سألته: أنا استحل الذنوب والكفر بلساني وجوارحي ولم أستحله بقلبي. والدليل ما قاله الشيخ ناصر من أن الاستحلال استحلالان!!

image
not
available

قول الألباني في الحكم بغير ما أنزل الله:

سؤال: عن تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44].

جواب الألباني: ومن أئمة المفسرين المعروفين والمشهورين ابن الطبري يقول في تفسير هذه الآية ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾: لأنهم لا يؤمنون بحكم رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قلباً، لأنهم في الأصل كفروا برسول الله ﷺ إلا إذا حكم لهم ولصالحهم فحينئذ يتبنون هذا الحكم لأنه لصالحهم، لكن إذا لم يكن كذلك فهم يرفضون قلباً وقالباً!!

ولذلك فهو ـ أي ابن جرير ـ يقرر، وكذلك ابن كثير أنه لا يجوز سحب هذه الآية على المسلم الفاجر الفاسق الذي يدين ويؤمن بما أنزل الله عز وجل ولكنه قد يحكم إما في نفسه أو غيره بخلاف ما حكم الله عز وجل في كتابه أو نبيه ﷺ في سنته، لا يجوز سحب هذه الآية على أولئك المسلمين لأنهم يختلفون عن المشركين، بأنهم آمنوا بما أنزل الله لكن إيمانهم بما أنزل الله لم يقترن به العمل!! بينما أولئك الكفار جحدوا ما أنزل الله قلباً وقالباً!! لذلك فعلماء المسلمين في تفسير هذه الآية التي يحتج بها كثير من الذين يتمسكون بالتكفير إطلاقاً، ومنه قولك أن الكفر العملي قد يكون كفر خروج عن الملة، ولم تلاحظ أن هذا يستحيل أن يكون الكفر العملي خروج عن الملة إلا إذا كان الكفر قد انعقد في

image
not
available

image
not
available

وساداتهم، وإنا إن اتبعناك اتبعنا يهود ولم يخالفونا، وإن بيننا وبين قومنا خصومة فنحاكمهم إليك فتقضي لنا عليهم ونؤمن ونصدقك. فأبى ذلك رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل فيهم: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [سورة المائدة].

رواه بن جرير وبن أبي حاتم وقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر، وعدل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملكهم جنكزخان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظرة وهواه فصارت في بنيه شرعاً متبعاً يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير، قال تعالى:

image
not
available

رَضِيَ وَتَابَعَ قَالُوا أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ قَالَ لَا مَا صَلَّوْا»[53].

وفي حديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[54].

أو ليست هذه الأحاديث نصوصاً قاطعة في مشروعية الخروج على الحكام بالسيف إذا كفروا وخرجوا عن حكم الشرع الحنيف؟. أو ليست الحالة التي شرع لنا فيها المصطفى ﷺ أن نخرج على الحكام هي عين الحالة التي قال عنها الشيخ إن الخروج فيها على الحكام ليس مشروعا إطلاقا؟!

ج ـ ثم إننا نسأل الشيخ فنقول: أليس كفر الحاكم نوعاً من المنكرات؟ ونحن لا نشك أن إجابته ستكون بلى إنه منكر، بل إنه أكبر المنكرات، ونقول فإذا كان الأمر كذلك فإن رسولنا ﷺ قد أمرنا بإزالة المنكر فقال: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ

---

[53] رواه مسلم في كتاب الإمارة (3445) وأحمد (25319) وأبو داود (4133) والترمذي (2191).

[54] رواه مسلم (3447) وأحمد (22856) والدارمي (2677).

image
not
available

image
not
available

أقول إذا علمنا ذلك، علمنا لم كان السؤال بهذه الصيغة، فالعمري العابد رحمه الله قد استقر في ذهنه أن قتال من لم يحكم بما أنزل الله مشروع بل واجب ولكنه يسأل هل من رخصة تسوغ التخلف عن هذا القتال؟ وكان رد الإمام مالك رحمه الله دقيقا أيضا فإنه أرجع الأمر للقلة والكثرة أي للقدرة أي من كان عنده قدرة لم يسعه التخلف و من كان غير قادر فلا شيء عليه إن هو انصرف عن القتال.

كما أن في تفسير الإمام ابن عبد البر لكلام إمام دار الهجرة رضي الله عنه لفتة طيبة وهي قوله: «جاز له الانصراف» ولم يقل «وجب عليه الانصراف» مما يدل على أن القدرة ليست شرطا في صحة القتال بل هي شرط في وجوبه فمن لم يكن قادراً على الجهاد فلا شيء عليه إن هو تكلف الجهاد فجاهد حتى لو علم أنه لن يحقق النصر على العدو ما دام في ذلك مصلحة شرعية ككسر قلوب الكفار أو تجرئة قلوب أهل الإيمان أو غير ذلك.

2 – أما ما استدل به الشيخ من أن حال المسلمين تحت حكم هؤلاء الحكام يشبه حال النبي ﷺ في العصر المكي وأن الرسول ﷺ لم يقاتل أولئك الكفار في مكة؛ فإن المرء ليعجب منه أشد العجب؛ إذ كيف للشيخ وهو من هو علماً وتحقيقاً أن يقع في مثل هذا الاستدلال العجيب.

إذ لاشك أن الشيخ يعلم أن دين الله قد كمل، وأن نعمته قد تمت وأنه قد كان في العهد المكي أحكام نسخت في العهد المدني منها أن الجهاد كان ممنوعا في العصر

image
not
available

image
not
available

طائفة ذات شوكة امتنعت عن شيء من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها حتى لو كانت مقرة بتلك الشرائع غير جاحدة لها، كما ذكر ذلك ابن تيمية رحمه الله في مواضع عدة من الفتاوى، ومن ذلك قوله رحمه الله حين سئل عن قتال التتار: «كل طائفة ممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم وغيرهم فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر الصديق والصحابة رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم بعد سابقة مناظرة عمر لأبي بكر رضي الله عنهما، فاتفق الصحابة رضي الله عنهم على القتال على حقوق الإسلام عملاً بالكتاب والسنة وكذلك ثبت عنه ﷺ من عشرة أوجه الحديث عن الخوارج وأخبر أنهم شر الخلق والخليقة مع قوله: «تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم»، فعلم أن مجرد الاعتصام بالإسلام مع عدم التزام شرائعه ليس بمسقط للقتال، فالقتال واجب حتى يكون الدين كله لله وحتى لا تكون فتنة فمتى كان الدين لغير الله فالقتال واجب، فأيما طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات أو الصيام أو الحج أو عن التزام تحريم الدماء والأموال والخمر والميسر أو عن نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب، وغير ذلك من واجبات الدين ومحرماته ـ التي لا عذر لأحد في جحودها وتركها ـ التي يكفر الجاحد لوجوبها، فإن الطائفة الممتنعة

image
not
available

image
not
available

image
not
available

الألباني: «ذكرنا دائماً وأبداً بأن الخروج على الحُكام ولو كانوا من المقطوع بكفرهم أن الخروج عليهم ليس مشروعاً إطلاقاً»..

وهذا هو مذهب الإرجاء، قال ابن تيمية رحمه الله «إخْبَارِهِ ﷺ بِأَنَّهُ « سَيَلِي أُمَرَاءُ ظَلَمَةٌ خَوَنَةٌ فَجَرَةٌ. فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْت مِنْهُ وَلَا يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ. وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَهُوَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ. وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ ».

فَإِذَا أَحَاطَ الْمَرْءُ عِلْمًا بِمَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ الْجِهَادِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْأُمَرَاءُ إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَبِمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ إعَانَةِ الظَّلَمَةِ عَلَى ظُلْمِهِمْ: عَلِمَ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الْوُسْطَى الَّتِي هِيَ دِينُ الْإِسْلَامِ الْمَحْضِ جِهَادُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْجِهَادَ كَهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ وَطَائِفَةٍ هِيَ أَوْلَى بِالْإِسْلَامِ مِنْهُمْ إذَا لَمْ يُمْكِنْ جِهَادُهُمْ إلَّا كَذَلِكَ وَاجْتِنَابُ إعَانَةِ الطَّائِفَةِ الَّتِي يَغْزُو مَعَهَا عَلَى شَيْءٍ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ؛ بَلْ يُطِيعُهُمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَلَا يُطِيعُهُمْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ إذْ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقِ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ. وَهَذِهِ طَرِيقَةُ خِيَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ. وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ طَرِيقِ الحرورية وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ يسلك مَسْلَكَ الْوَرَعِ الْفَاسِدِ النَّاشِئِ عَنْ قِلَّةِ الْعِلْمِ وَبَيْنَ طَرِيقَةِ الْمُرْجِئَةِ وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ يَسْلُكُ مَسْلَكَ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ

image
not
available

image
not
available

image
not
available

وقد بين الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه «الجامع في طلب العلم الشريف 2/ 514 وما بعدها» القائلين بأنه لا كُفْر إلا بالاعتقاد:

الشيـخ الألبـــاني في تعليقه على متن العقيـدة الطحاوية، عند قول الطحاوي «ولا نكفِّر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»، قال الألباني إن شارح العقيدة الطحاوية «نقل عن أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، أن الذنب أي ذنب كان هو كفر عملي لا اعتقادي، وأن الكفر عندهم على مراتب كفر دون كفر كالإيمان عندهم» «العقيدة الطحاوية شرح وتعليق الألباني» ط المكتب الإسلامي 1398 هـ، ص40 ــ 41.

وبمراجعة «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز، ص 362 ــ 363، ط المكتب الإسلامي 1403هـ تعلم أنه أراد بالكفر العملي: الكفر الأصغر غير المخرج من الملة. وحاصل كلام الألباني أن أي ذنب كان لا يكفر فاعله إلا أن يستحله استحلالا قلبيا اعتقاديا ـ حسبما عَرَّف الاستحلال في المصدر المشار إليه ـ فإن لم يستحله كان كفراً أصغر. ونعلق على هذا بقولنا:

إن الألبـاني لم يكن أمينـا في النقل عن ابن أبي العز، فنسب إليه أنه قال «إن الذنب أي ذنب كان هو كفر عملي لا اعتقادي» ولم يقل ابن أبي العز هذا الكلام، وإنما وصف ابن أبي العز الكفر الأصغر «كفر دون كفر» بالكفر العملي. وليست هذه هي المرة الأولى التي يحرف فيها الألباني في النقل، فقد ذكرت في كتابي

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

image
not
available

يأتي أمر الله المذكور في الحديث» .

والمقصود أن قول الشيخ الألباني في هذه المسألة هو أن أمثالنا من المسلمين في آخر الزمان غير مخاطبين في هذا العصر بالجهاد والإعداد له لكوننا لسنا مؤمنين حقاً، بينما تبين هذه الأحاديث أنه لن يخلو عصر من طائفة تقاتل في سبيل الله مهما كان حال الأمة من القوة والضعف أو البعد عن شرع الله، ثم إننا نقول إنه ليس للمرء أن يحكم على غيره من المسلمين فقد يكون هو غير قادر على الجهاد أو حتى على الإعداد لكن غيره قد يستطيع ذلك فيجب على القادر ما لا يجب على غير القادر، وحينئذ فليس لغير القادر أن ينكر على غيره ممن قدر على إقامة أمر الله فقام به.

قال القاضي ابن أبي العز في مقدمة شرح الطحاوية ص16: «وإن كان العبد عاجزاً عن معرفة بعض ذلك أو العمل به فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول ﷺ بل حسبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به ويرضى بذلك ويود أن يكون قائماً به» انتهى

قال ابن مقصد: اخترت بعض المخالفات للشيخ الألباني في مسائل الاعتقاد.. لأن أقواله كثيرة تخالف الكتاب والسنة والإجماع، كقوله في الكفر والإيمان في شريط الكفر كفران: «لكننا نفرق بين الكفر المقصود قلباً وبين الكفر

image
not
available

image
not
available

كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»[84].

وفي رواية الإمام أحمد: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى قَالَ فَلَمَّا كَانَتْ الرِّدَّةُ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تُقَاتِلُهُمْ وَقَدْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَاللهِ لَا أُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَلَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ فَقَاتَلْنَا مَعَهُ فَرَأَيْنَا ذَلِكَ رَشَدًا».

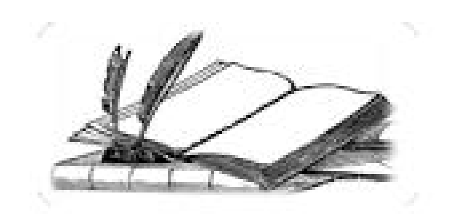
✍ وفتواه في وجوب خروج أهل فلسطين من بلدهم وتركها لليهود[85]. وتحريم العمليات الاستشهادية وجعلها انتحارية. وغير ذلك الكثير، وغلطه في

---

[84] رواه البخاري كتاب الزكاة (1213) ومسلم كتاب الإيمان (29) وأحمد (64) وأبو داود (1331) والترمذي (2532) والنسائي (2400).

[85] لقد اطلعت على مقالة كاتب يدافع على فتوة الألباني هذه ويقول: ألم يهاجر النبي ﷺ من مكة ويأمر أصحابه بالهجرة ؟. والرد عليه من وجوه كثيرة لكني اختصرها بوجهين: الأول: لم يهاجر النبي ﷺ إلا بعد أن أذن الله له بالهجرة. والثاني: جعل الله له مدينة كاملة تأتمر بأمره وهو قائدها الأعظم بعد أن أخذ النبي من أهلها الوعود والمواثيق على حمايته وتكن المدينة له ولأصحابه قاعدة ينطلق منها ويعود إليها في أي وقت. خلاف وضعنا الحالي بكل أشكاله وصوره، فقد خرج الناس من فلسطين سنة (1948 م) ولم يستطع أحد أن يفعل شيئاً أو يرجع إلى فلسطين إلى يومنا هذا، حتى قياداتها لم يسمح لهم أن يدخل بعض الدول العربية كالأردن ولم يسمح لهم أن يطلقوا طلقة واحدة ضد إسرائيل. كيف يريد الألباني أن يخرجوا منها ويحرروها في ظل هذه الأنظمة !؟ أم يريد أن تكن فلسطين كالأندلس.

تصحيح الأحاديث وتضعيفها، ومسائل الفقه سنرد عليها إن شاء الله تعالى ونبين الخطأ فيها ولن نتركها.. يقول ابن القيم الجوزية رحمه الله: «فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرك جملة وأهدرت محاسنه لفسدت العلوم والصناعات والحكم وتعطلت معالمها»[86].



[86] مدارج السالكين (27/6) دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

منهج
الألباني في الحديث

قال الشيخ الألباني : ((أنصح لكل من وقف على هذا الكتاب وغيره ، أن لا يبادر إلى العمل بما فيه من الأحاديث إلا بعد التأكد من ثبوتها ، وقد سهلنا له السبيل إلى ذلك بما علقناه عليها ، فما كان ثابتاً منها عمل به وعض عليه بالنواجذ ، وإلا تركه)) مقدمة صحيح الكلم الطيب ..

image
not
available

image
not
available

وفي عدالتهم وهن ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظهم فلهم غلط وأوهام ولم يترك حديثهم بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الإثبات المتقنين ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على انه مجهول أو يقول غيره لا يعرف أو فيه جهالة أو يجهل أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق إذ محتج به، ثم على الثقات الإثبات الذين فيهم بدعة أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة لكونه تعنت فيه عدا الجمهور من أولى النقد والتحرير فأنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد الأنبياء.

روى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة فلما نظروا من كان من أهل السنة اخذوا حديثه ومن كان من أهل البدعة تركوا حديثه».

وروى هشام عن الحسن قال: « لا تفاتحوا أهل الأهواء ولا تسمعوا منهم » فالتليين بالبدعة باب سلف فيه اختلاف بين العلماء ليس موضع تقريره: ولم أتعرض لذكر من قيل فيه محله الصدق ولا من قيل فيه لا باس به ولا من قيل هو صالح الحديث أو يكتب حديثه أو هو شيخ فان هذا وشبهه يدل على عدم

الضعف المطلق. فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة ثم مقبول ثم صدوق، ولا باس به، وليس به باس ثم محله الصدق وجيد الحديث وصالح الحديث وشيخ وسط وشيخ حسن الحديث وصدوق إن شاء الله وصويلح ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح: دجال، كذاب أو وضاع يضع الحديث ثم متهم بالكذب ومتفق على تركه ثم متروك ليس بثقة وسكتوا عنه وذاهب الحديث وفيه نظر وهالك وساقط ثم واه بمرة وليس بشيء وضعيف جدا وضعفوه ضعيف وواه ومنكر الحديث ونحو ذلك ثم يضعف وفيه ضعف وقد ضعف ليس بالقوي ليس بحجة ليس بذاك يعرف وينكر فيه مقال تكلم فيه لين سيء الحفظ لا يحتج به اختلف فيه صدوق لكنه مبتدع ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على إطراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه أو على التوقف فيه أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه. انتهى

قلت: إن علماء السلف رحمهم الله تعالى قدموا الجرح على التعديل، فإذا لمسوا من محدثٍ أي كذب أو تزوير سقطت عدالته، وجعلوا أحاديث فيها نظر، كما قال البخاري رحمه الله: «تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر».

image
not
available

«فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتربية وإصلاح العمل»[88]. وفي أصل الشرح كلمة «التوبة» لا «التربية»..

وبني على هذا أنه لا يجب الخروج على الحكام المعاصرين بل الواجب الاشتغال بالتربية، وقد رددت على هذه الشبهة بالتفصيل في كتابي «العمدة في إعداد العدة للجهاد في سبيل الله تعالى». وقد حاولت أن أحمل صنيع الألباني على أنه خطأ مطبعي، ولكن ــ وكما قال لي أحد الأفاضل ــ إنه لو كان كذلك لما بني ما بني من أحكام على الكلام المحرَّف، ولكنه تعمد تحريف كلام شارح الطحاوية وبني على ذلك آراءه الفاسدة محتجاً بالكلام الذي حرفه، وهذا لا يحل له، وهو كما قال ابن حزم «فاعلموا أن تقويل القائل ــ كافراً كان أو مبتدعاً أو مخطئاً ــ مالا يقوله نصاً كَذِبٌ عليه، ولا يحل الكذب على أحد»[89]. فإنا لله وإنا إليه راجعون على ما آل إليه حال المشتغلين بالحديث النبوي في زماننا وهم أول من يعلمون خطر الكذب وحكم فاعله.

2 ـ ومع قراءتي في تخريجاته وبالرجوع إلى تخريجات السلف وإلى دواوين السنة، لاحظت عليه عدة ملاحظات منها: تعسفه أحيانا في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، ومنها توهيمه لكثير من حفاظ السلف في مواضع يكون الوهم فيها

---

(88) المصدر السابق(ص 47).

(89) الفصل لابن حزم (33/5).

من نصيبه، ومنها اضطرابه في التخريج واختلاف قوله أحيانا في الحديث الواحد، ومنها تقصيره في الترجمة لبعض الرواة باعتماده على مصدر أو مصدرين في أحوال لابد فيها من الاستقصاء، هذا فضلا عن غمزه ولمزه لأكابر علماء السلف ولغيرهم[٩٠] مما يجب على عامة الناس فضلاً عن أهل العلم أن ينزهوا ألسنتهم عنه...

وهذه الأخطاء والتناقضات مع الطعن في عدالته تجعل الثقة لا تقوم بتخريجات الألباني، ويجعل الاعتماد على كتبه محل نظر. قال البخاري رحمه الله: «تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر» «هدي الساري ص481». هذا والله تعالى يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. اهـ

قال ابن مقصد: لا يجوز إطلاقاً الزيادة أو النقصان الذي يؤدي إلى تحريف اللفظ أو المعنى في الكلام والأقوال إلا ببيانه وتوضيحه، وهو ما يُعرف في مصطلح الحديث بالإدراج، فمن تعمد ذلك وتكررت عنه فهو كذاب ساقط العدالة عند عُلماء السلف، وفي ذلك يقول ابن السمعاني وغيره: «من تعمد الإدراج فهو

---

[90] قال ابن مقصد: مثل أمير المحدثين الإمام البخاري، والترمذي، والحاكم، وابن حبان، وابن تيمية، والحافظ ابن حجر، والذهبي، وابن الجوزي، والمنذري، والسبكي، والسيوطي، والمناوي، ومحمد عبد الوهاب، وسليمان بن عبد الله آل الشيخ، ومنصور علي ناصف، ومحمد نَسيب الرفاعي وغيرهم، سأذكر مقالة الألباني فيهم في (منهج الألباني في الرد على الصحابة وعلماء الأمة).

ساقط العدالة، وممن يُحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»[91].

كانت المعتزلة والمرجئة وأهل الأهواء يحرفون كثيراً من نصوص الكتاب والسنة لكي يوافق معتقدهم الفاسد.. ومن ذلك تحريف المعتزلة قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، حيث يقرؤون لفظ الجلالة بالنصب «وكلم اللهَ» حتى يوافق مذهبهم الباطل في نفي صفة الكلام عن الله تعالى!.

وقد قال معتزلي لأبي عمرو بن العلاء «أحد القراء السبعة» أريد أن تقرأ: وكلم اللهَ موسى بنصب اسم «الله» ليكون موسى هو المتكلم لا الله!!

فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[92] فبُهت المعتزلي.



---

[91] تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي (237/1) للإمام جلال الدين السيوطي، دار الحديث القاهرة.

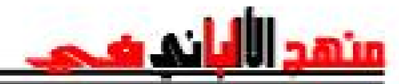
[92] من سورة الأعراف آية: 143.

الشيخ الألباني

معجزة هذا الزمان

بقلم

أبي منصور العبيدي



إن في حياةِ الإنسان قوانين وسنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل منذ وجوده حتى يرث الله أرض ومَن عليها. فمن هذه القوانين الغَرائِز الفطرية أو الطبيعية الموجود فيه، كغَرِيزة الخير والشر والحب والكره والعدل والظلم وغَرِيزة الطعام والشراب والجماع والنوم والمرض والتعلم والتطور وغير ذلك.. فهي باقية في ذاته وصفاته ما بقيَ الإنسان في هذه الحياة.

والشاهد من هذه المقدمة أن هذه القوانين الثابتة في تركيبها تسري على الشيخ الألباني كما هي سارية على سائر البشر، وتأخذ من وقته مهما كانَ حريصاً على تدون العلم وكتابته. ونترك الأمر لكل إنسان يمسك قلماً ويكتب به: كم من ساعة يقضيها خلال اليوم والليلة في: العبادات كالوضوء والصلوات الخمسة ورواتبها وسننها والذهاب إلى المساجد والجُمع وقراءة القرآن.. وكم يستغرق من الوقت لقضاء حاجات النفس ومتطلباتها من الطعام والشراب والمعاشرة والنوم، وإعطاء حقوق الأهل والأبناء وصلة الرحم، وكم يستغرق من الوقت في قراءة العلوم ومدارستها وتبليغها للناس وخاصة من كان مثل سيرة الشيخ الألباني وعلمه؟.

تقول زوجة الشيخ الألباني أم الفضل يسرى عبد الرحمن عابدين في حديثها عن حياة الشيخ: (تزوج الشيخ زوجته الأولى «أم عبد الرحمن» في دمشق وهي

يوغسلافية وأنجبت منهُ عبد الرحمن، وعبد اللطيف، وعبد الرزاق وغيرهم ممن توفاه الله، ثم توفيت أم عبد الرحمن .

ثم تزوج الشيخ الثانية «ناجية» وهي يوغسلافية وأنجب منها تسعة «4 أولاد و5 بنات»، الأولاد: عبد المصور، وعبد الأعلى، ومحمد، وعبد المهيمن. والبنات: أنيسة، وآسية، وسلامة، وحسانة، وسكينة.

وتزوج الثالثة وكانت الثانية في عصمته «حوالي سنتين» واسمها خديجة القادري وهي سورية وهي أخت زوجة الدكتور محمد أمين المصري رحمه الله المدرس المعروف في الجامعة الإسلامية وصديق الشيخ رحمهما الله.

أنجب الشيخ من زوجته خديجة بنتاً واحدة «هبة الله»، وطلق زوجته الثانية التي كان يعيش معها في مخيم اليرموك في دمشق.

ثم هاجر مع خديجة إلى الأردن عام 1980م وأقام في عمان ـ ماركا الجنوبية؛ قرب الشيخ أحمد عطية الذي كان من أقرب الناس للشيخ آنذاك؛ ثم انفصل عنه وعن منهجه وتصوف ثم اعتنق دين البهائية نسأل الله العافية.

لم تلبث زوجته الثالثة خديجة فترةً يسيرةً في عمان إلا وانتقلت إلى دمشق ورفضت الإقامة في عمّان. وبعد حوالي ستة أشهر أرسل إليها الشيخ ورقة الطلاق، وأعادت له جواز سفرهما المشترك الذي كان معها.

جاء أحمد عطية برفقة ابن عمه الشيخ جميل إلى ماركا الشمالية إلى دكان أخي في

ماركا الشمالية وطلبوني منه في سنة 1981م.

وعقدنا العقد في منزل ابن عمي في ماركا. وقد سمي الشيخ نفسه المهر! إذ أعلمنا أن هذا هو الشرع أن يحدد الخاطب ما يراه ليكون مهراً لزوجته حسب قدرته فدفع مئتي دينار آنذاك. ولم يسمِّ مهراً مؤخراً إذ ليس ذلك من السُّنة. وذهبتُ معه إلى السوق واشترينا من المهر ذهباً غير محلّق ـ كونه لا يرى جواز لبس الذهب المحلّق ـ واتفقنا على أن يكون الزواج بعد حوالي شهرين بعد أن ينهي الشيخ بناء بيته الجديد في ماركا الجنوبية، فتزوجنا في منتصف شهر رمضان المبارك)[93]..

قلت: فكم يبقى لشيخ الألباني من الوقت لكتابة العلوم وتدوينها باليد وبمفرده دون مساعدة من الأخيرين. ومما يدل على ذلك وعلى ما سبق كتاب «حياة الألباني وآثاره» لمحمد إبراهيم الشيباني، وكتاب «ثَبَتُ مُؤَلَّفَاتِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الإِمَامِ مُحَمَّدٍ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ» كَتبه عبد الله بن محمد الشَّمْرَانِيّ. فجاء في المبحث الأول من هذا الكتاب قوله: التنوّع كتبه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في الفنون الإسلامية:

التفسير، والحديث، والعقيدة، والفقه، وتفننه في ذلك. فكان الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يُصنِّف، ويُلخِّص، ويُحقِّق، ويُعلِّق، ويُخرِّج، ويَنْتقي، ويُرَتِّب الكتب، وَيجْمع

---

[93] هذا جزء من لقاء مع أم الفضل زوجة الشيخ الألباني، منقولاً من موقع مكتبة المدينة النبوية (منتدى المرأة المسلمة). سأذكر حديثها بالكامل في فصل (منهج حياة الألباني الخاصة).

بينها، ويُفَهْرِسها، ويَسْتَدرك، ويَرد...[94]

وهذا ظاهرٌ لمن أمعن النظر في مؤلفاته رَحِمَهُ اللهُ. والشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما كان يكتب لم يكن ليكتب ارتجالاً، أو تطفلاً على علمٍ لا يحسنه، بل كان يكتب عن علمٍ ودراية. اهـ.

وكُتِب في موقع ملتقى أهل الحديث: أما الشيخ الألباني فليس عجولاً في تخريج الأحاديث بل هو من محاربي العجلة في مثل هذه الأمور .ومن أعظم الناس تحريراً وتحقيقاً وتأنياً.

وقال الألباني عن نفسه في نقده لكتاب «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول»: وكنت من قبل لا علم لي بهذا الكتاب «التاج»، فلما أطلعني ذلك الطالب على الحديث المذكور فيه راعني منه سكوت المؤلف عن تضعيف أبي داود للحديث حتى توهم الطالب أنه صالح! فكان ذلك حافزاً لي على تتبع أحاديث أخرى منه، فتبينت لي أخطاء أخرى كثيرة فيه، فاندفعت أدرس الكتاب من أوله حديثاً حديثاً دراسة فحص وتدقيق إلى آخر الجزء الأول منه، فهالني ما فيه من الأخطاء الفاحشة التي توحي بأن المؤلف ـ مع احترامنا لشخصه ـ لا علم عنده بالحديث وعلومه ورواته.. انتهى باختصار من نقد كتاب «التاج» في الحديث.

---

(94) كل هذا بمفرده ــ رَحِمَهُ اللهُ ــ كما بينته فيما جاء تحت رقم (١٥). نقلت النص كما هو من مصدره.

وصف اليوم والليلة من حياة الشيخ:

وقد أوضحت ذلك زوجة الشيخ أم الفضل يسرى عبد الرحمن عابدين في حديثها عن حياة الشيخ الألباني، وكيفية وقته في اليوم والليلة منذ استيقاظه لصلاة الفجر حتى ذهابه للنوم ليلاً.. حيث تقول السائلة لها: نريد منك أُمّنا الفاضلة وَصْفا ليومٍ كامل من حياته رحمه الله منذ استيقاظه للفجر حتى ذهابه للنوم ليلاً..

الجواب: وصف يوم كامل لحياة الشيخ: كان الشيخ ـ رحمه الله ـ يستيقظ لصلاة الفجر، إن لم يكن قبلها وكان يوقظ بعض تلامذته على الهاتف، ثم يذهب ـ طالما كان بعافيته ـ ويأخذ تلامذته من بيوتهم أو من الطريق الذي ينتظرونه فيه، ويصلون الفجر في المسجد الذي يتوخى فيه إمامه تطبيق السنة واجتناب البدعة ـ مثل قنوت الفجر ـ وكان غالباً ما يكون المسجد بعيداً عن حارتنا. ثم يعود الشيخ إن لم يكن هناك جلسة مع تلامذته في المسجد، يعود إلى مكتبته ويبقى بين كتبه وأبحاثه إلى السابعة صباحاً حيث أكون قد جهزت له طعام الإفطار، فيفطر ويعود إلى المكتبة، ويبقى بها حتى القيلولة التي تكون عندما ينعس الشيخ، فيذهب وينام قليلاً، ثم يعود إلى مكتبته. وهكذا يكون غداءه في الساعة الواحدة ظهراً ، أما العَشَاء، فكان الشيخ لا يرغب به وكان يَرُد على أسئلة الهاتف بعد صلاة العشاء، إذ حدد ساعتين للفتاوى على الهاتف. أما الزيارات، فقد حدد لها بين المغرب والعشاء في الأيام التي تسمح له الظروف بها.

السائلة: أمي الفاضلة، كيف كان الشيخ يرحمه الله يجمع بين الدعوة والدروس وبين زوجته وبيته وتربيته لأولاد؟.

الجواب: الشيخ رحمه الله كان ينظم أوقاته بشكل كبير، وكان كثيراً ما يقول مهنتي «الساعاتي» علمتني الدقة والتنظيم. فكان لا يجعل شيئاً من أموره يطغى على حساب شيء آخر، فكلٌ له دور[95].

متى تعلم الألباني علم الحديث:

كانت بداية الشيخ في علم الحديث وهو في العشرين من عمره، وهذا بقرار الشيخ الألباني كما يقول محمد إبراهيم الشيباني في كتابه الذي قرأه على الألباني على مدار سنتين كاملتين «حياة الألباني وآثاره ص 19»: ولا يسعني إلا أن أنوه إلى أنني قد قرأت هذا الكتاب على العلامة محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله ومتع في عمره وفي جلسات متعددة على مدار سنتين كاملتين، حتى خرج بهذه الصورة التي تراها بين يديك.. والكتاب ترجمة للشيخ الفاضل وآثاره، أوجبتها علينا خدماته الجليلة للإسلام والمسلمين تجسدت في خدمته حديث النبي ﷺ طيلة السنوات الخمسين الماضية عن طريق مؤلفاته التي أنارت وأحيت سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم في هذا العصر..

---

(95) لقاء مع أم الفضل زوجة الشيخ الألباني، منقولاً من موقع مكتبة المدينة النبوية (منتدى المرأة المسلمة). سأذكر حديثها بالكامل في فصل (منهج حياة الألباني الخاصة).

وفي «ص 46» يقول: توجهه الفتى إلى علم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الشيخ محمد رشيد رضا «رحمه الله». انتهى.

الباحث في الحديث النبوي:

مر بنا في كتاب حياة الألباني وآثاره أن خدمته لحديث النبي ﷺ «50 سنة» ونحن نجعلها «60 سنة» عشر سنوات زيادة لنرى هل تكفي هذه «60 سنة» أن ينتج الإنسان فيها هذا الكَم من المؤلفات والرسائل الدقيقة والمُطولة!. ثم نحسب كم ساعة في اليوم يقضيها الشيخ الألباني في قراءة الحديث الشريف والحُكم عليه بالصحة أو الضعف وفق قواعد أهل الحديث وشروطهم الخمسة:

1 ـ عدالة الراوي.

2 ـ ضبط الراوي.

3 ـ اتصال الإسناد.

4 ـ أن يكون الحديث خالياً من الشذوذ والعلة القادِحة[96].

5 ـ أن يكن المتن سليماً من العلل والاضطراب[97].

---

[96] تعريف الشذوذ: هو الحديث الذي يخالف فيه الثقة لمن هو أوثق منه. والعلة القادحة: هي سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، وهي من أدق علوم الحديث وأغمضها.

[97] معنى الاضطراب: أي الاختلال، وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي يروي ثقة مرة على وجه، ومرة أخرى على وجه آخر مختلف يتعذر الجمع بينهما، ويكون في السند والمتن.

وفي ذلك يقول عمر بن محمد البيقوني صاحب المنظومة البيقونية في الحديث الصحيح:

أوَّلها الصَّحيحُ وهو ما اتَّصلْ   إسنادُهُ ولم يُشذَّ أو يُعلْ
يَرويهِ عَدلٌ ضَابطٌ عن مثلهِ   مُعتمدٌ في ضَبطهِ ونَقلهِ

أي على المحدث الذي يَحكم على الحديث بالصحة أو الضعف فلا بد له من دراسة السند والمتن دراسة وافية، ومعرفة تفصيلية لتاريخ الرواة وأحوالهم، وولادة كل راوي ووفاته وشيوخه ومن روى عنه وموطنه، وغير ذلك مما له صلة بعلم الجرح والتعديل وعلل الحديث ومصطلحه، حتى يخلص إسناد الحديث الشريف بنَقلِ العَدْل الضَّابِط عن العَدلِ الضَّابِط إِلَى مُنْتَهَاهُ خَالياً من الشذوذ والعِلة القادِحَة.

والباحث الذي يريد أن يَحكم على حديثٍ واحدٍ فقط بالصحة أو الضعف يحتاج إلى مراجعة أُمهات الكُتب مثل: «تاريخ الكبير» للإمام البخاري، وكتاب «الجـرح والتعـديل»، و«علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، وكتاب «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» و«ميزان الاعتدال»، و«تذكرة الحفاظ» للحافظ شمس الدين الذهبي، وكتاب «تهذيب التهذيب» أو «تقريب التهذيب»

حِساب مؤلفات الألباني:

كان علماء السلف رحمهم الله يعرفون صحة الأخبار بالتاريخ، ونحن نستعمل الحِساب في معرفة مؤلفات الشيخ الألباني، وكم ساعة يجلس في اليوم والليلة لتأليف الكتب والموسوعات وبيان حكمها ودرجتها وتصحيحها وتضعيفها من حيث القبول والرد.

حَسب حِساب الفلكيين أن في اليوم والليلة «24» ساعة. وقد مر بنا قول زوجة الشيخ الألباني وكيف يقضي يومه، فإذا قطعنا من «24» ساعة «5» ساعات فقد للنوم في الليل والنهار، و«3» ساعات فقط لصلوات المفروضة في المسجد، وصلوات الجُمع وواجباتها وسننها مع الذهاب والعودة إلى البيت ولقاء الناس، كل ذلك في ثلاث ساعات على مدار اليوم والليلة، وقد حدد ساعتين «2» للفتوى والرد على أسئلة الناس، و«4» ساعات «ساعة» منها حق نفسه ورغباتها واحتياجها من الطعام والشراب، و«ساعة» حق زوجته أو زوجاته، و«ساعة» حق أولاده وتربيتهم والاعتناء بهم وقضاء مصالحهم، و«ساعة» حق تلامذته ومحبيه وأقاربه وضيوفه وجيرانه.

وقد تعمدتُ أن أُدون أقل الأرقام بحيث لا يصلح أقل منها، حتى لا أَدع مجالاً لمتقول أو متأول أو شاك.. فكلنا يعلم أن الذهاب إلى المسجد أو الجامع لأداء فريضة واحدة أو صلاة الجُمعة، وانتظار إقامتها مع الأذكار والأدعية وقراءة

القرآن ولقاء الناس والرجوع إلى البيت يستغرق أكثر من ساعة وخاصةً إن كان داعية. فقطعتُ «3» ساعات لجميع الفرائض والرواتب والسنن والأذكار وقراءة القرآن وأداء صلاة الجُمعة على مدى عمره.

وكذلك جعلتُ ساعةً واحدةً لحقوق الزوجة وساعة لحقوق الأبناء، وخاصة أن الشيخ متزوج من «أربع نساء» وله «ثلاثة عشر مولودًا»، ولا يخفى على أي إنسان أن مشكلة واحدة أو معاناة في البيت تشغل الرجل وفكره وقلبه طوال اليوم أو عِدَّة الأيام.

وأيضاً ألغيتُ من وقت الشيخ على مدار «60» سنة كل تنقلاته وسفره في البلدان العربية والأوروبية واجتماعاته ومناظراته وردوده ودروسه ومحاضراته، ومعاناته ومرضه ومشاغله ومسؤولياته الخاصة والعامة التي لا يخلُو منها أي إنسان على وجه الأرض.

بعد كل هذا التضييق على الوقت نستخلص منه «10» ساعات في اليوم والليلة يتفرغ فيها الشيخ الألباني لكتابة العلوم وتصحيح الأحاديث النبوية وتضعيفها على مَدار «60» سنة من حياته. ولكي نسهل العملية الحسابية نحذف الساعتين التي خصصها الشيخ للفتوى ونجعل تدوينه «12» ساعة يخط الشيخ بيده مختلف العلوم أي بمعنى نصف يوم. فإذا قسمناها على «60» سنة، يبقى «30» سنة متواصلة كَتب فيها الشيخ الألباني جميع كتبه ومؤلفاته. ورغم أن هذه المدة

والوقت الذي منحناه للشيخ لم يكن منطقيًا ولا علميًا إلا أننا قلنا لعل هذه السنوات تسعف وتكفي تأليفات الشيخ الألباني.

معجزة الألباني في مؤلفاته:

نطرح سؤالاً على كل عالمٍ أو داعيةٍ أو محبٍ لشيخ الألباني.. ونريد منهم تفسيرًا علمياً أو منطقيًا، كم من الكُتُبِ يستطيع العالم أن يَكتب ويؤلف أهم العلوم وأدقها وأعمقها بحثاً وتمحيصاً خلال «30» سنة؟ وقد مرَّ بنا قَول الشيخ: «فاندفعت أدرس الكتاب من أوله حديثاً حديثاً دراسة فحص وتدقيق إلى آخر الجزء الأول منه». وقَول ملتقى أهل الحديث: «أما الشيخ الألباني فليس عجولاً في تخريج الأحاديث بل هو من محاربي العجلة في مثل هذه الأمور .ومن أعظم الناس تحريراً وتحقيقاً وتأنياً».

✍ سنرى مصداق ذلك.. أن عدد الأحاديث النبوية التي حَكَمَ عليها الشيخ الألباني بالصحة أو الضعف تتجاوز المائة ألف «100.000» من حديث رسول الله ﷺ! وله أَلف وستون «1060» شريطاً[98] وهي عبارة عن دروسٍ علمية وعقدية وفقهية، وردود ومحاضرات !. وله أكثر من ثمانين «80» مقالا[99]!. وله

(98) انظر برنامج موسوعة مؤلفات الإمام الألباني الإصدار الأول، إصدار موقع الألباني.

(99) راجع برنامج الجامع لمؤلفات الشيخ الألباني، موقع روح الإسلام.

ألف «1000» فتوى!. وكَتَبَ بخط يده خلال «30» سنة «300» مؤلفاً [100]! أي ما يعادل «10» مؤلفات في السنة الواحدة أي كل «36» يوماً يؤلف كتاباً !! حتى وإن قلنا أنه كتبها خلال «60» سنة أي ما يعادل «5» مؤلفات في السنة الواحدة أي كل «72» يوماً يؤلف كتاباً!! فهل ذلك يُعقل؟! وأكثر هذه المؤلفات موسوعات، ومختارات حديثية، وسلسلة صحيحة وضعيفة، وفهارس!! يقول محب الشيخ الألباني عبد الله بن محمد الشَّمرَاني في كتابه «ثَبَتُ مؤلفات المحدث الكبير الإمام الألباني»: معجمُ الحديث النبوي، [انتقاءٌ، وتأليف] وهو مجموعة من المختارات الحديثية، جمعها الشيخ - بأسانيدها - من مئات المخطوطات المحفوظة في: «المكتبة الظاهرية» بـ «دمشق»، و«مكتبة الأوقاف الإسلامية» بـ: «حلب»، و«المكتبة المحمودية» بـ «المسجد النبوي»، و«مكتبة عارف حكمت» بـ«المدينة النبوية»، وغيرها. ورتبه على حروف المعجم. وهو كتابٌ عظيمٌ النفع، زاد على «أربعين» مجلداً.

وفهرسُ الآثار الواردة في: «معجم الطبراني الأوسط»، [تأليف]. وبجانب كل أثر رقمه بترقيمه هو، وعددها يزيد على «المائتين»، من أصل نحو «عشرة آلاف»، هي مجموع أحاديث الكتاب، وسائرها «مرفوع». وقد أشار إليه في المجلد

---

(100) كتب موقع الملتقى السلفي أسماء مؤلفات الألباني وعددها (309) مؤلفاً، وجاء في كتاب (ثَبَتُ مُؤَلَّفَاتِ المُحَدِّثِ الكَبِيرِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيّ) لعبد الله بن محمد الشَّمْرَانِيّ، أسماء مؤلفات الألباني وعددها (231) مؤلفاً. وكتب موقع ملتقى أهل الحديث أسماء مؤلفات الألباني وعددها (221) مؤلفاً.

«السادس» من: «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، حديث رقم: «2616»، «ص 227».

وفهرسُ أحاديث: «كتاب التاريخ الكبير»؛ «للبخاري»، [فهرس أحاديثه].

وفهرسُ أسماء الصحابة الذين أسندوا الأحاديث في: «معجم الطبراني الأوسط»، [تأليف].

وقد رتبهم على الحروف، فبلغوا قرابة «ستمائة» صحابي، وبجانب اسم الواحد منهم أرقام أحاديثه، بترقيمه هو، ليعلم من ذلك المقل منهم من المكثر. وقد أشار إليه في المجلد «السادس» من: «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، حديث رقم: «2616»، «ص 226».

وفهرسُ أسماء رواة الآثار من الصحابة وغيرهم في: «معجم الطبراني الأوسط»، [تأليف]. وعددهم نحو «الستين»، وبجانب اسم الواحد منهم رقم أثره، بترقيمه هو. وقد أشار إليه في المجلد «السادس» من: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم: «2616»، «ص 227».

«وللشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ من مثل هذه الفهارس كثيرٌ، سواءٌ لكتب الحديث، أم كتب الرجال، صنعها قديماً؛ ليسهّل على نفسه البحث والمراجعة، ولم أستطع استقصاءَها» أ. هـ.

قلت: عكوف الشيخ على كتب الحديث، إطلاعاً، وبحثاً، ودراسة؛ حدا به

إلى عمل هذه «الفهارس» ليصل إلى بغيته بيسرٍ، وسهولة، فغالب الكتب في ذاك الحين لم تكن مفهرسة الفهرسة الموجودة الآن.

وفي أيامنا ظهرت تقنية «الوسائط المتعددة»، فصرنا نبحث عن الحديث في «مئات» الكتب، وفي «ألفِ» مجلد، وفي «قرصٍ» واحد، في «دقيقةٍ» تزيد أو تنقص. ولا شك أنَّ هذه الفهارس، والوسائط إنَّما هي كالدَّليل للكتب، وليست تغني ـ أبداً ـ عن الاعتماد على الكتب، وذلك معلوم. انتهى ملخصاً

قال ابن مقصد: يقول الشَّمرَاني: ورتبه على حروف المعجم. وهو كتابٌ عظيمٌ النفع، زاد على «أربعين» مجلداً.

الله أكبر يزيدُ على «أربعين» مجلداً كتبها الشيخ خلال «36» يوماً ! بحسب الحِساب الذي بيناه آنفاً. وكَتبَ سلسلة الأحاديث الضعيفة «13» مجلداً، وإرواء الغليل «10» مجلدات، وسلسلة الأحاديث الصحيحة «9» مجلدات.. وكَتبَ صحيح وضعيف الموسوعات الحديثية كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.. وكَتبَ صحيح وضعيف الترغيب والترهيب للمنذري، وصحيح وضعيف موارد الظمآن لابن حبان، وصحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته للسيوطي!.

فهل يُعقل أن أي من هذه المؤلفات أُنجز خلال شهر واحد أو أقصاها ثلاثة أشهر! ولو كان مجرد قراءة فقط لم يستطع أي إنسان أن يتم ذلك!. إن هذا لشيء

عُجاب وأنه معجزة للشيخ الألباني[101]؟.

قلتُ: إن حساب عدد الأحاديث النبوية لأي كتاب سهلة جداً وفق التقنية العلمية للحاسوب وموسوعة البرامج.. لكني أَخذتُ على نفسي أن أرجع في كل صغيرة وكبيرة لأقوال الشيخ الألباني وكتبه، لذلك حسبتُ الأحاديث النبوية الشريفة التي حكم عليها الألباني بالصحة والضعف أكثر من مئة ألف «100.000»[102] !! والمرجع في ذلك كُتب الشيخ نفسه والبرامج التي اعتنت بمؤلفاته، كبرنامج موسوعة مؤلفات الإمام الألباني، والجامع لمؤلفات الشيخ الألباني، ومكتبة الألباني.. أذكر منها ما يلي:

صحيح وضعيف أدب المفرد للبخاري «1213» حديثاً.

صحيح وضعيف سنن ابن ماجه «5968» حديثاً.

---

(101) أني قد تفرغتُ منذ ثلاثين سنة للكتاب بفضل الله تعالى، وأستعمل كل وسائل التطور من برامج وأجهزة وأنترنيت في نقل النصوص وليس عندي من الكتب الموسوعات أو البحوث العلمية الكبيرة أو السلسلة الحديثية ولم أُنجز خلال هذه الفترة أو تبلغ مؤلفاتي (40) مؤلفاً. فكيف بلغت مؤلفات الألباني هذا العدد الكبير الهائل بنفس الفترة الزمنية، وهو يبحث في أدق العلوم وأوسعها تفرعاً بمفرده وبوسائله القديمة ؟!

(102) رب قائل يقول: أكثر متون هذه الأحاديث متكررة فيسهل الحكم عليها ؟ قلتُ: وإن كانت متكررة إلا أن طُرق أسانيدها مختلفة ومتعددة، فيجب على المحدث مراجعتها وفق قواعد أهل الحديث وشروطهم. وقد قيل عنه: (فليس عجولاً في تخريج الأحاديث بل هو من محاربي العجلة في مثل هذه الأمور. ومن أعظم الناس تحريراً وتحقيقاً وتأنياً).

صحيح وضعيف سنن أبي داود «5274» حديثاً[103].

صحيح وضعيف سنن الترمذي «3956» حديثاً.

صحيح وضعيف سنن النسائي «5758» حديثاً.

صحيح وضعيف الترغيب والترهيب «6023» حديثاً.

صحيح وضعيف موارد الظمآن «2585» حديثاً.

صحيح الجامع الصغير وزياداته «8202» حديثاً.

ضعيف الجامع الصغير وزياداته «6452» حديثاً.

السلسلة الصحيحة «3500» حديثاً.

السلسلة الضعيفة «7162» حديثاً.

إرواء الغليل «2707» حديثاً.

مشكاة المصابيح «6285» حديثاً.

صحيح ابن خزيمة «3079» حديثاً.

رياض الصالحين «1896» حديثاً.

الأذكار للنووي «1227» حديثاً.

مختصر صحيح البخاري «2752» حديثاً.

---

[103] تجد في نهاية كتاب ضعيف سنن أبي داود (479/2) هذه العبارة: (حققه الشيخ على مدى نصف قرن من الزمان) !؟ فهل يتفق هذا الزمن مع مؤلفاته الأخرى وهي أوسع واشمل وأعظم، فكم يحتاج من العمر حتى يؤلف 300 مؤلفا؟!

مختصر صحيح مسلم «2179» حديثاً.

مختصر الشمائل للترمذي «352» حديثاً.

ظِلال الجنة في تخريج السنة «1559» حديثاً.

التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان «7448» حديثاً.

الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أمهات الكتب الفقهية «6000» حديثاً.

مجموع عدد الأحاديث «91.577» هذا العدد الهائل من الأحاديث الشريفة المحكوم عليها بالصحة أو الضعف من قبل الشيخ الألباني؟ وإذا جمعت تخريجاته لتجاوزت أكثر من مئة ألف «100.000» !! وهذه أسماء كتب تخريجاته:

1 ـ تخريج أحاديث الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية.

2 ـ تخريج أحاديث الإيمان لابن سلام.

3 ـ تخريج أحاديث الإيمان لابن أبي شيبة.

4 ـ تخريج أحاديث غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام.

5 ـ تخريج أحاديث إصلاح المساجد من البدع والعوائد.

6 ـ تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام.

7 ـ تخريج أحاديث الاحتجاج بالقدر.

8 ـ تخريج أحاديث فقه السنة.

9 ـ تخريج أحاديث فقه السيرة.

10 ـ تخريج أحاديث البيوع وآثاره.

11 ـ تخريج أحاديث شرح العقيدة الطحاوية.

12 ـ تخريج أحاديث إزالة الدهش والوَلَه.

13 ـ تخريج أحاديث الإسراء والمعراج.

14 ـ تخريج أحاديث الكلم الطيب.

15 ـ تخريج أحاديث فضل الصلاة على النبي ﷺ.

16 ـ تخريج أحاديث الأذكار.

17 ـ تخريج أحاديث إرشادُ النقاد في تيسر الاجتهاد.

18 ـ تخريج أحاديث البيوع.

19ـ تخريج أحاديث إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان.

20 ـ تخريج أحاديث تحقيق معنى السنة.

21 ـ تخريج أحاديث الردُّ على الجهمية.

22 ـ تخريج أحاديث «معجم الطبراني الصغير».

23 ـ تخريج أحاديث السنة لابن أبي عاصم.

24 ـ تخريج أحاديث صيد الخاطر.

25 ـ تخريج أحاديث الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي.

26 ـ تخريج أحاديث الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي.

27 ـ تخريج أحاديث حقيقة الصيام لشيخ الإسلام ابن تيمية.

28 ـ تخريج أحاديث الصراط المستقيم.

29 ـ تخريج أحاديث المرأة المسلمة للشيخ حسن البنا.

30 ـ تخريج أحاديث مساوئ الأخلاق للخرائطي.

31 ـ تخريج أحاديث المصطلحات الأربعة في القرآن للمودودي.

32 ـ تخريج أحاديث معالم التنزيل للبغَوي.

33 ـ تخريج أحاديث المغني عن حمل الأسفر في الأسفار.

34 ـ تخريج أحاديث مناقب الشام وأهله، لابن تيمية.

35 ـ تخريج أحاديث هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة.

36 ـ تخريج أحاديث بداية السول في تفضيل الرسول ﷺ.

37 ـ تخريج أحاديث صفة الفتوى والمفتي والمستفتي.

38 ـ تخريج أحاديث حقوق النساء في الإسلام.

39 ـ تخريج أحاديث كلمة الإخلاص.

40 ـ تخريج أحاديث كتاب العلم.

41 ـ تخريج أحاديث أداء ما وجب في بيان وضع الوضاعين في رجب.

42 ـ تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق.

عدد مؤلفات الشيخ حسب كتاب ثَبَتُ مُؤَلَّفَاتِ الْمُحَدِّثِ الْكَبِيرِ الإِمَامِ مُحَمَّدٍ

نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ «231» مؤلفاً!. وعلى حِساب موقع ملتقى أهل الحديث عددها «221» مؤلفاً!. وعلى حِساب موقع الملتقى السلفي عددها «309» مؤلفاً!.

قال ابن مقصد[104]: هل تستوي هذه الأعداد الكبيرة من مؤلفات الشيخ وتخريجاته وفهارسه مع هذه العبارة في نهاية كتاب ضعيف أبي داود «2/ 479»: «هذا آخر ما حققه الشيخ رحمه الله تعالى من هذا الكتاب الكبير، الذي صحبه وكبر معه على مدى نصف قرن من الزمان»؟.

والسؤال الذي لم أجد له جواباً.. كيف استطاع الشيخ الألباني بمفرده أن يَحكم على «أكثر من مئة ألف» من أحاديث النبوية المنثورة في بطون الكتب، وأن يكتب المقالات ويؤلف الموسوعات ويناقش في المناظرات ويعطي الدروس والمحاضرات في كثير من الدول، ويحقق ويعلق ويرد على خصومه خلال هذه السنوات من عمره؟. إنه لمعجزة هذا الزمان.

---

[104] قلت: لقد عكست حساب مؤلفات الألباني في رسالتي (الخبث والدهاء في صناعة الزعماء والعلماء)، بما أنه ألف (309 مؤلفًا) فافترضت أن عمر الشيخ الألباني كان (300 سنة) أي معدل كل سنة يؤلف كتابًا، بمعنى أنه منذ اليوم الأول من ولادته كان يؤلف الكتب: فكتب في السنة الأولى من عمره: سلسلة الأحاديث الصحيحة «9» مجلدات، وفي السنة الثانية كتب: سلسلة الأحاديث الضعيفة «13» مجلداً، وفي السنة الثالثة كتب: إرواء الغليل «10» مجلدات ... الخ، إلى آخر عمره. وإذا كان عمره (200 سنة) أي في كل سنة يؤلف كتابين. وإن كان عمره (100 سنة) يؤلف كل سنة ثلاثة كتب، والمؤلف الواحد بعنوان واحد يكن عدد الأجزاء من (1) إلى (40). وهذه المعجزة خاصة له لم يسبقه أحد من العالمين؟!

تعَدِي الألباني على الصحيحين:

قَالَ ابنُ مقصَد: لما صنف البُخاريُّ جامعه الصحيح عرضه على أئمة زمانه ومعاصريه فشهدوا له بالصحة، وكذلك شهد بصحته كبار المحدثين وجهابذة الناقدين من أهل الجرح والتعديل أمثال الإمام أحمد، وإسحاق، ومسلم، والنسائي والترمذي، والدارمي، والفربري، والمروزي، ومحمد بن قتيبة، وابن خزيمة، وابن أبي الدنيا، والإمام إبراهيم الحربي، وجزرة الحافظ، وأبو حاتم الرازي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وأبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق، وأبو بكر الأعين، وأبو عبد الله المحاملي، وأبو إسحاق إبراهيم النسفي، وأبو بكر البزار، وأبو القاسم البَغوي، ومحمد بن طاهر المقدسي. قلت: وغيرهم من علماء الأمة وحفاظ الحديث سلفاً وخلفاً شهدوا بصحة هذا الكتاب المبارك. فالذي يطعن فيه أو بصحة أحاديثه أو بأسانيده كأنما يطعن بكل هؤلاء الأئمة والعُلماء والحُفاظ.

والذين أثاروا بعض الشبهات الواهية حول بعض أحاديث البخاري أو إسناده مصدرها عدم التحقيق، وقلة نظر، والخروج عن أُصول قواعد المحدثين وكلها ساقطة، وقد جُمعت تلك الشبهات وفندت من قبل جهابذة العلماء، فلا حاجة إلى الالتفات إليها، ولا عقل لما جاء في عصرنا أو العصور التي ستأتي بعدنا إذا أثاروا الشبهات حول صحيح البخاري، وهو المعروف عند المسلمين أصح الكُتُب بعد

كتاب الله عز وجل.

✍ قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري «1/ 7»، قال الفربري: سمعت محمد بن أبي حاتم البخاري الوراق يقول رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في المنام يمشي خلف النبي ﷺ والنبي ﷺ يمشي فكلما رفع النبي ﷺ قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع. وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي: سمعت الفربري يقول سمعت نجم بن فضيل وكان من أهل الفهم يقول فذكر نحو هذا المنام أنه رآه أيضاً.

✍ وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. اهـ.

✍ وقال مُحَمدُ بنُ إِسْماعِيل البُخَارِيُّ رحمه الله: «رأيت النبي ﷺ في المنام وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين؟ فقال: أنت تذب عنه الكذب. فهو الذي حملني على إخراج الصحيح».

✍ وقال البُخارِيُّ: «ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب» وكان يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح».

✍ وقال البُخَارِيُّ: «صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرتُ الله تعالى، وصليتُ ركعتين وتيقنتُ صحته».

كتب البُخارِيُّ عن ألف وثمانين نفساً وقيل له: أتحفظ جميع ما أدخلته في المصنف؟ فقال: «لا يخفى عليّ جميع ما فيه».

✍ وقال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن همام يقول: سمعت البخاري يقول: «صنفت الصحيح في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى».

✍ وقال الخطيب: سمعت أحمد بن عبد الله الصفار البلخي يقول: سمعت أبا إسحاق المستملي يروي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه غيري.

✍ وقال الإمام الذهبي: «وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله عز وجل» إرشاد الساري 1/ 29.

✍ وقال الإمام النووي في مقدمة كتابه التقريب والتيسير: «أول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري، ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، وقيل مسلم أصح، والصواب الأول».

✍ وقال في مقدمة صحيح مسلم 1/ 14: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة

بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث».

✍ وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري: « كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي»..

✍ وقال شهاب الدين القسطلاني في كتابه إرشاد الساري 1/ 30: «وقد اتفقت الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول».

✍ وقال الشوكاني في نيل الأوطار 1/ 36: «وَاعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا جَازَ الِاحْتِجَاجُ بِهِ مِنْ دُونِ بَحْثٍ؛ لِأَنَّهُمَا الْتَزَمَا الصِّحَّةَ وَتَلَقَّتْ مَا فِيهِمَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: إنَّ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ النَّظَرِيَّ وَاقِعٌ بِمَا أَسْنَدَاهُ؛ لِأَنَّ ظَنَّ الْمَعْصُومِ لَا يُخْطِئُ وَقَدْ سَبَقَهُ إلَى مِثْلِ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيّ، وَأَبُو نَصْرٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ بْنِ يُوسُفَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَكَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَعَنْ السَّلَفِ وَعَنْ جَمَاعَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ».

✍ وقال محمود سعيد ممدوح في مقدمة كتابه تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مُسلم: والناظر في أسانيد الصحيحين أبان عن جهل فاضح. لأن

صاحب الصحيح لم يودع في كتابه كل ما وقف عليه من طرق الحديث، بل إنه انتقى من محفوظاته بعض طرق الأحاديث التي أدخلها في الصحيح.

فيأتي هذا الناظر المتعدي ويقول: هذا الحديث ضعيف لأن فيه مدلساً لم يصرح بالسماع، أو في سنده فلاناً فهو ضعيف، ويظهر بذلك جهله، لأن صاحب الصحيح قد يخرج الطريق المتكلم فيه لحاجة عنده، لكنه صحيح لديه، أو قد يعرض عن بيان سماع المدلس مكتفياً بسماعه عنده في طريق آخر.

وقد نص الحافظ على ذلك:

قال الحافظ المتقن أبو بكر الحازمي في «شروط الأئمة ص60»: قد يكون الحديث عند البخاري ثابتاً وله طرق أخرى بعضها أرفع من بعض، غير أنه يحيد أحياناً عن الطريق الأصح لنزوله، أو يسأم تكرار الطرق إلى غير ذلك من الأعذار، وقد صرح مسلم بنحو ذلك. اهـ.

وجاء في «ص 18»: وأما عن تتبعات الحافظ الدارقطني فقد أجيب عنها. قال الإمام النووي: «قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه وقد سبقت الإشارة إلى هذا وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن على بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى (بالاستدراكات) والتتبع وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك ولأبي على الغساني الجياني في كتابه تقييد المهمل في

جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه ما يلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى والله أعلم»[105].

وعليه فانتقادات الدارقطني لبعض الأحاديث لا تخرجها عن كونها صحيحة، وليس الخبر كالمعاينة، كما أن انتقادات الدارقطني ـ أمير المؤمنين في الحديث ـ على الصحيح لم تسلم له وقاومه جمع من الحفاظ.

قال الحافظ السيوطي في ألفيته «ص 6»:

وانتقدوا عليها يسيرا فكم ترى نحوهما نصيرا

فما بالك بمن يأتي في عصرنا ـ على كثرة من الأوهام والتناقضات ـ يريد أن يشتغل بالتصحيح والتضعيف لأسانيد الصحيحين إيجاباً وسلباً؟! فمثل من يناطح الصحيح يصدق عليه قول الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

وما أحسن ما قاله العلامة أحمد شاكر في تعليقاته على مختصر علوم الحديث لابن كثير «ص35»: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد

---

(105) شرح النووي (1/271).

الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث نفسه، فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين، أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل» انتهى ملخصاً.

قلت: لقد رد الحافظ ابن حجر رحمه الله في هَدي السَّاري مقدمة فتح الباري رداً مفصلاً عن كل حديث أُنتقد فيه البخاري.

قال الحافظ عماد الدين بن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يستسقي بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام. وما أحسن قول القائل:

وفتى بخارا عند كل محدث ... هو في الحديث جهينة الأخبار
لكتابه الفضل المبين لأنه ... أسفاره في الصبح كالأسفار

وقال أبو الفتوح العجلي:

صحيح البخاري يا ذا الأدب ... قوي المتون عَليّ الرتب
كأن البخاري في جمعه ... تلقى من المصطفى ما اكتتب
جزاه الإله بما يرتضي ... وبلغه عاليات القرب[106]

---

[106] هذه بعض الأبيات اخترتُها في مدح البخاري وصحيحه من كتاب إرشاد الساري (42/1).

تضعيف الألباني لبعض الأحاديث في الصحيحين:

نقتصر في ردنا على تضعيف الألباني لبعض الأحاديث في الصحيحين ونتساءل ما هي غاية الألباني وغيره من تضعيف أحاديث البخاري ومسلم، وقد تلقتهما الأمة بقبول؟ أليس هما أعرف الناس بمتون هذه الأحاديث وأسانيدها، وهما من جهابذة علماء الجرح والتعديل؟ والتصحيح والتضعيف يستند على قاعدة الجرح والتعديل.. وقاعدة الجرح والتعديل كما قررها الشيخ ابن العثيمين في كتابه مصطلح الحديث.

الجرح والتعديل:

الجرح: هو أن يذكر الراوي بما يوجب رد روايته من إثبات صفة رد، أو نفي صفة قبول مثل أن يقال: هو كذاب، أو فاسق، أو ضعيف، أو ليس بثقة، أو لا يعتبر، أو لا يكتب حديثه.

وينقسم الجرح إلى قسمين: مطلق ومقيد:

1 - فالمطلق: أن يذكر الراوي بالجرح بدون تقييد، فيكون قادحاً فيه بكل حال.

2 - والمقيد: أن يذكر الراوي بالجرح بالنسبة لشيء معين من شيخ، أو طائفة، أو نحو ذلك؛ فيكون قادحاً فيه بالنسبة إلى ذلك الشيء المعينّ دون غيره.

مثاله: قول ابن حجر في «التقريب» في زيد بن الحباب ـ وقد روى عنه مسلم ـ: صدوق يخطئ في حديث الثوري؛ فيكون ضعيفاً في حديثه عن الثوري دون غيره.

وقول صاحب «الخلاصة» في إسماعيل بن عياش: وثقه أحمد، وابن معين، والبخاري في أهل الشام. وضعفوه في الحجازيين؛ فيكون ضعيفاً في حديثه عن الحجازيين دون أهل الشام.

ومثل ذلك إذا قيل: هو ضعيف في أحاديث الصفات مثلاً فلا يكون ضعيفاً في رواية غيرها.

لكن إذا كان المقصود بتقييد الجرح دفع دعوى توثيقه في ذلك المقيد، لم يمنع أن يكون ضعيفاً في غيره أيضاً.

وللجرح مراتب:

أعلاها: ما دل على بلوغ الغاية فيه مثل: أكذب الناس، أو ركن الكذب.

ثم ما دل على المبالغة مثل: كذاب، ووضاع، ودجال.

وأسهلها ليّن، أو سيِّئ الحفظ، أو فيه مقال.

وبَيْن ذلك مراتب معلومة.

ويشترط لقَبول الجرح شروط خمسة:

1 - أن يكون من عدل؛ فلا يقبل من فاسق.

2 - أن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل.

3 - أن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف القوادح.

4 - أن يبيِّن سبب الجرح؛ فلا يقبل الجرح المبهم، مثل أن يقتصر على قوله:

ضعيف، أو يرد حديثه، حتى يبيّن سبب ذلك؛ لأنه قد يجرحه بسبب لا يقتضي الجرح، هذا هو المشهور، واختار ابن حجر ـ رحمه الله ـ قَبول الجرح المبهم إلا فيمن علمت عدالته، فلا يقبل جرحه إلا ببيان السبب. وهذا هو القول الراجح لا سيما إذا كان الجارح من أئمة هذا الشأن.

5 ـ أن لا يكون واقعاً على من تواترت عدالته، واشتهرت إمامته. كنافع، وشعبة، ومالك، والبخاري، فلا يقبل الجرح في هؤلاء وأمثالهم.

التعديل:

التعديل: أن يذكر الراوي بما يوجب قَبول روايته: من إثبات صفة قَبول أو نفي صفة رد، مثل أن يقال: هو ثقة، أو ثبت، أو لا بأس به، أو لا يرد حديثه.

وينقسم التعديل إلى قسمين: مطلق ومقيد:

1 – فالمطلق: أن يذكر الراوي بالتعديل بدون تقييد؛ فيكون توثيقاً له بكل حال.

2 – والمقيد: أن يذكر الراوي بالتعديل بالنسبة لشيء معين من شيخ، أو طائفة، أو نحو ذلك؛ فيكون توثيقاً له بالنسبة إلى ذلك الشيء المعيّن دون غيره.

مثل أن يقال: هو ثقة في حديث الزهري، أو في الحديث عن الحجازيين، فلا يكون ثقة في حديثه من غير من وثق فيهم، لكن إذا كان المقصود دفع دعوى ضعفه فيهم، فلا يمنع حينئذٍ أن يكون ثقة في غيرهم أيضاً.

وللتعديل مراتب:

* أعلاها: ما دل على بلوغ الغاية فيه مثل: أوثق الناس، أو إليه المنتهى في التثبت.

* ثم ما تأكد بصفة، أو صفتين مثل: ثقة ثقة أو ثقة ثبت، أو نحو ذلك.

* وأدناها: ما أشعر بالقرب من أسهل الجرح مثل: صالح، أو مقارب، أو يروى حديثه، أو نحو ذلك، وبين هذا مراتب معلومة.

ويشترط لقبول التعديل شروط أربعة:

1 - أن يكون من عدل؛ فلا يقبل من فاسق.

2 - أن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل يغتر بظاهر الحال.

3 - أن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف صفات القَبول والرد.

4 - أن لا يكون واقعاً على من اشتهر بما يوجب رد روايته: من كذب، أو فسق ظاهر، أو غيرهما.

تعارض الجرح والتعديل:

تعارض الجرح والتعديل: أن يذكر الراوي بما يوجب رد روايته، وبما يوجب قبولها، مثل: أن يقول بعض العلماء فيه: إنه ثقة، ويقول بعض: إنه ضعيف.

وللتعارض أحوال أربع:

الحال الأولى: أن يكونا مبهمين؛ أي: غير مبين فيهما سبب الجرح أو التعديل، فإن قلنا بعدم قَبول الجرح المبهم أخذ بالتعديل، لأنه لا معارض له في الواقع، وإن

قلنا بقَبوله ـ وهو الراجح ـ حصل التعارض، فيؤخذ بالأرجح منهما؛ إما في عدالة قائله، أو في معرفته بحال الشخص، أو بأسباب الجرح والتعديل، أو في كثرة العدد.

الحال الثانية: أن يكونا مفسَّرين؛ أي: مبيناً فيهما سبب الجرح والتعديل، فيؤخذ بالجرح؛ لأن مع قائله زيادة علم، إلا أن يقول صاحب التعديل: أنا أعلم أن السبب الذي جرحه به قد زال؛ فيؤخذ حينئذٍ بالتعديل؛ لأن مع قائله زيادة علم.

الحال الثالثة: أن يكون التعديل مبهماً؛ والجرح مفسَّراً فيؤخذ بالجرح لأن مع قائله زيادة علم.

الحال الرابعة: أن يكون الجرح مبهماً، والتعديل مفسَّراً، فيؤخذ بالتعديل لرجحانه[107]. اهـ.

✍ ويقول الشيخ ابن عُثيمين: وقد يختلف العلماء في تعديل رجل معين ـ وهذه تقع كثيرًا ـ انظر مثلا التهذيب أو تهذيب التهذيب لابن حجر أو غيره تجد أن الشخص الواحد يختلف فيه الحفاظ فيقول أحد الحفاظ: هذا رجل لا بأس به، ويقول غيره: هو ثقة، ويقول آخر: اضرب على حديثه ليس بشيء، فإذا اختلفوا فماذا نعمل؟

نقول: إن اختلف العلماء في مثل هذه المسألة وغيرها فإننا نأخذ بما هو أرجح،

---

[107] مصطلح الحديث (ص29 وما بعدها) دار طيبة، الطبعة الثانية، الرياض.

فإذا كان الذي وثقه أعلم بحال الشخص من غيره فإننا نأخذ بقوله لأنه أعلم بحاله من غيره، ولهذا لا نرى أحدا يعلم حال الشخص إلا من كان بينه وبين الآخر ملازمة، فإذا علمنا أن هذا الرجل ملازم له ووصفه بالعدالة، قلنا هو أعلم من غيره فنأخذ بقوله. وكذا ما إذا ضعَّف أحدهم رجلا وكان ملازما له وهو أعرف بحاله من غيره فإننا نأخذ بقوله.

فالمهم أنه إذا اختلف حفاظ الحديث في تعديل رجل أو تجريحه وكان أحدهما أقرب إلى معرفة الموصوف من الآخر، فإننا نأخذ بقول من هو أقرب إليه وأعلم غيره.

أما إن تساوى الأمران بأن كان كل واحد منهما بعيدا عن ذلك الشخص، أو جهلنا الأمر في ذلك، فقد اختلف العلماء هل نأخذ بالتعديل أو نأخذ بالتجريح بناء على أنه هل الأصل في الإنسان العدالة، أو الأصل فيه عدم العدالة، فمن قال إن الأصل العدالة أخذ بالعدالة، ومن قال إن الأصل عدم العدالة أخذ بالجرح، وردَّ روايته، وفصَّل بعضهم فقال: يقبل منهما ما كان مفسَّرا، والمفسَّر مثل أن يقول المعدِّل الذي وصفه بالعدالة: هو عدل، وما ذكر فيه من الجرح فقد تاب منه، مثل: أن يُجرح بأنه يشرب الخمر، فيقول الذي وصفه بالعدالة: هو عدل وما ذُكر عنه من شرب الخمر فقد تاب منه. إذا نقدّم المفسر، لأنه معه زيادة علم، فقد عُرف أنه مجروح بالأول ثم زال عنه ما يقتضي الجرح.

وإن كان الأمر بالعكس بأن قال الجارح: هذا الرجل ليس بعدل، لأنه مدمن على شرب الخمر، ففي هذه الحالة نقدِّم الجارح.

وإن لم يكن أحدهما مفسِّرا، أو فسَّرا جميعا شيئا عن الراوي، فهنا نقول: إن كان الجرح أو التعديل غير مفسَّر فينبغي أن نتوقف إذا لم نجد مرجحا، فالواجب التوقف في حال هذا الرجل.

وليعلم أن بعض علماء الحديث عندهم تشدّد في التعديل، وبعضهم عندهم تساهل في التعديل، يعني أن بعضهم من تشدُّده يجرح بما لا يكون جارحا، ومنهم من يكون على العكس فيتساهل فيعدِّل من لا يستحق التعديل، وهذا معروف عند أهل العلم، فمن كان شديداً في الرواة فإن تعديله يكون أقرب للقبول ممن كان متساهلاً وإن كان الحق أن يكون الإنسان قائماً بالعدل لا يشدد ولا يتساهل، لأننا إذا تشدّدنا فربما نردّ حديثاً صحّ عن النبي ﷺ بناءً على هذا التشدّد، وكذا ما إذا تساهل الإنسان فربما ينسب حديثاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يصحّ ثبوته إليه بسبب هذا التساهل[108].

قال ابن مقصد: فالقاعدة عند أهل الحديث «إذا اختلف حفاظ الحديث في تعديل رجل أو تجريحه وكان أحدهما أقرب إلى معرفة الموصوف من الآخر، أُخذ بقول من هو أقرب إليه، لأنه أعلم بحاله من غيره، ولهذا لا نرى أحدا يعلم حال

---

[108] شرح المنظومة البيقونية (ص 31) مكتبة العلم، القاهرة.

الشخص إلا من كان بينه وبين الآخر ملازمة، فإذا علمنا أن هذا الرجل ملازم له ووصفه بالعدالة، قلنا هو أعلم من غيره فنأخذ بقوله. وكذا ما إذا ضعَّف أحدهم رجلاً وكان ملازماً له وهو أعرف بحاله من غيره فإننا نأخذ بقوله».

وبهذه القاعدة نأخذ بتعديل الإمام البخاري، ونترك تجريح يحيى بن معين والنسائي «لإسماعيل بن عبد الله بن أويس المتوفى سنة 226 هـ» فقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي، ووثقه البخاري لأنه شيخه وأعلم بحاله من غيره، وقد روى له «221» حديثاً.. فإذا أخذنا بتضعيف يحيى بن معين والنسائي لابن أبي أويس لضعفنا «221» حديثاً في صحيح البخاري!.

وكذلك ولو أخذنا بقول ابن حبان في «عمرو بن عبد الله السُّبيعي الهمداني أبو إسحاق[109]» أنه كان مدلساً. وبعض أهل العلم يسقط رواية المدلس إذا عنعن ولم يصرح بالسماع. كما فعل الألباني في تضعيف كل ما رواه أبو الزبير عن جابر غير مصرح بالسماع» انظر سلسلته الضعيفة وإرواء الغليل. فقد روى الإمام البخاري لأبي الزبير عن جابر في كتاب البيوع[110]، وروى له مسلم «214»حديثاً، عنعن منها «123» حديثاً.

---

[109] روى له البخاري (156) حديثاً، منها (91) عنعنةً.

[110] روى البخاري في كتاب البيوع باب بيع الثمر: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا).

قلت: إن تضعيف أي رجل من إسناد صحيح البخاري يعني تضعيف جميع الأحاديث التي جاءت عن طريقه، بمعنى لو ضعف إسماعيل بن أبي أُويس أبو عبد الله ضعفت معه «221» حديثاً. ولو ضعفنا عمرو بن عبد الله السُّبيعي أبو إسحاق لضعفنا معه «156» حديثاً. ولو ضعفنا سليمان بن بلال التيمي القرشي أبو محمد لضعفنا معه «102» حديثاً. ولو ضعفنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أبو محمد لضعفنا معه «70» حديثاً. ولو ضعفنا محمد بن كثير العبدي أبو عبد الله لضعفنا معه «66» حديثاً. ولو ضعفنا خالد بن مخلد القطراني لضعفنا معه «30» حديثاً. ولو ضعفنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار لضعفنا «16» حديثاَ..

والسؤال؟ هل يبقى لنا كتاب صحيح نعتمد عليه. وقد بينت خطورة ذلك في خطبة الجُمعة سنة 1407هـ الموافق 1987م عندما ضعف الألباني بعض رجال البخاري.

وكذلك الألباني يرفض كل من يقول: قد أجمع المسلمون على أن صحيح البخاري أَصَحُّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، أو أن الأمة تلقته بالقبول. وهذا يذكرني بقصة بشر المريسي مع الإمام الشافعي عندما كانا عند هارون الرشيد، فقال بشر للشافعي: كيف تدعي انعقاد الإجماع مع أن أهل المشرق والمغرب لا يمكن معرفة وجود إجماعهم على الشيء الواحد؟ فقال الشافعي: هل تعرف إجماع الناس على خلافة هارون الرشيد؟ فأقر به خوفاً وانقطع.

تضعيف الألباني أحاديث البخاري:

1 ـ روى البخاري في كتاب الرقاق: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

قال الألباني في السلسلة الصحيحة رقم الحديث 1640، 4/ 184: وهذا إسناد ضعيف، و هو من الأسانيد القليلة التي انتقدها العلماء على البخاري رحمه الله تعالى، فقال الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد هذا وهو القطواني بعد أن ذكر اختلاف العلماء في توثيقه وتضعيفه وساق له أحاديث تفرد بها هذا منها: «فهذا حديث غريب جدا»..

قال ابن مقصد: خالد بن مخلد القَطَواني البجلي أبو الهيثم المتوفى سنة «213 هـ» سمع من مالك بن أنس وسليمان بن بلال، هو شيخ البخاري وابن أبي شيبة وسفيان بن وكيع بن الجراح. روى له البخاري «30» حديثاً، ومسلم «28» حديثاً.

قال عنه يحيى بن معين: ما به بأس.

وقال عنه أبو داود السجستاني: صدوق ولكنه تشيع.

وقال عنه عثمان بن أبي شيبة: ثقة صدوق.

وقال عنه العجلي: ثقة فيه قليل تشيع.

وقال عنه صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهما بالغلو.

وقال عنه أحمد بن حنبل: له مناكير.

وقال عنه ابن عدي: لا بأس به. وساق له عشرة أحاديث منكرة. ثم قال: وهو عندي إن شاء الله لا بأس به[111].

والقاعدة التي بيناها: ذا اختلف حفاظ الحديث في تعديل رجل أو تجريحه وكان أحدهما أقرب إلى معرفة الموصوف من الآخر، أُخذ بقول من هو أقرب إليه، لأنه أعلم بحاله من غيره، ولهذا لا نرى أحدًا يعلم حال الشخص إلا من كان بينه وبين الآخر ملازمة، فإذا علمنا أن هذا الرجل ملازم له ووصفه بالعدالة، قلنا هو أعلم من غيره فنأخذ بقوله. والقول هنا في «خالد بن مخلد القَطَواني» للبخاري

---

(111) راجع كتاب بحر الدم (133/1)، والعلل ومعرفة الرجال (17/2)لأحمد بن حنبل. الكامل في ضعفاء الرجال (34/3) لابن عدي الجرجاني. والتعديل والتجريح (553/2) لأبي الوليد الباجي. والكاشف (368/1)، وميزان الاعتدال في نقد الرجال (425/2)، والمغني في الضعفاء (206/1) لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. وتهذيب التهذيب (101/3) لابن حجر. ولسان الميزان (208/7) لابن حجر. والإكمال لابن ماكولا (118/7) لعلي بن هبة الله بن ماكولا. والمؤتلف والمختلف (ص 115)، وتذكرة الحفاظ (406/1) لمحمد بن طاهر القيسراني.

وابن أبي شيبة لأنه شيخهما.

2 ـ روى البخاري في كتاب الرقاق باب حفظ اللسان: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

قال الألباني في السلسلة الضعيفة والموضوعة «3/ 463»: أخرجه البخاري «6478 فتح» وأحمد «2/ 334» والمروزي في «زوائد الزهد» «4393» و البيهقي في «الشعب» «2/ 67/ 1» من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا به. وهذا إسناد ضعيف..

قال ابن مقصد: ضعف الألباني هذا الحديث لأن في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار العدوي، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار روى له البخاري في صحيحه «16» حديثاً في كتاب الوضوء، والأذان، والجمعة، والزكاة، والبيوع، والجهاد، وأحاديث الأنبياء، والمغازي، وتفسير القرآن، والرقاق، والتعبير، والتوحيد.

قال عنه علي بن المديني: صدوق.

وقال ابن معين: في حديثه عندي ضعف.

وقال عنه أبو حاتم: فيه لين يكتب حديثه ولا يحتج به.

وابن عدي: بعض ما يرويه منكر لا يتابع عليه.

وقال عنه أبو القاسم البغوي: صالح الحديث.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح كتاب التعبير باب من كذب في حلمه: وَعَبْد الرَّحْمَن بْن عَبْد اللَّهِ بْن دِينَار مُخْتَلَف فِيهِ: قَالَ اِبْن الْمَدِينِيّ صَدُوق، وَقَالَ يَحْيَى بْن مَعِين فِي حَدِيثه عِنْدِي ضَعْف، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ خَالَفَ فِيهِ الْبُخَارِيّ النَّاس وَلَيْسَ بِمَتْرُوكٍ، قُلْت: عُمْدَة الْبُخَارِيّ فِيهِ كَلَام شَيْخه عَلِيٍّ، وَأَمَّا قَوْل اِبْن مَعِين فَلَمْ يُفَسِّرهُ وَلَعَلَّهُ عَنَى حَدِيثًا مُعَيَّنًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيّ شَيْئًا إِلَّا وَلَهُ فِيهِ مُتَابِع أَوْ شَاهِد، فَأَمَّا الْمُتَابِع فَأَخْرَجَهُ أَحْمَد مِنْ طَرِيق حَيْوَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَان الْوَلِيد بْن أَبِي الْوَلِيد الْمَدَنِيّ عَنْ عَبْد اللَّهِ بْن دِينَار بِهِ وَأَتَمّ مِنْهُ وَلَفْظه «أَفْرَى الْفِرَى مَنْ اِدَّعِيَ إِلَى غَيْر أَبِيهِ، وَأَفْرَى الْفِرَى مَنْ أَرَى عَيْنه مَا لَمْ يَرَ» وَذَكَرَ ثَالِثَة وَسَنَده صَحِيح، وَأَمَّا شَاهِده فَمَضَى فِي مَنَاقِب قُرَيْش مِنْ حَدِيث وَاثِلَة بْن الْأَسْقَع بِلَفْظِ «إِنَّ مِنْ أَعْظَم الْفِرَى أَنْ يُدْعَى الرَّجُل إِلَى غَيْر أَبِيهِ أَوْ يُرِي عَيْنه مَا لَمْ يَرَ» وَذَكَرَ فِيهِ ثَالِثَة غَيْر الثَّالِثَة الَّتِي فِي حَدِيث اِبْن مَعْمَر عِنْدَ أَحْمَد، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَان ذَلِكَ هُنَاكَ. اهـ.

قلت: لو ضعفنا هذا الإسناد بسبب عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار لضعفنا «16» حديثاً في صحيح البخاري، إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!.

3ـ روى البخاري في كتاب البيوع «2075»: حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ».

وفي كتاب الإجارة «2109»: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

هذا الحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزياداته برقم «6323» و«8481». وضعفه في ضعيف ابن ماجه برقم «532» وضعفه في ضعيف الترغيب والترهيب برقم «1182» و «1777». وصححه في كتاب مشكاة المصابيح برقم «2984». وقال في رياض الصالحين «1595»: فيه رجل ضعفه الحافظ ابن حجر وغيره، فراجع كتابي مختصر صحيح البخاري «341 البيوع / 106 باب».

قال ابن مقصد: جرح وتعديل رجال الرواية الأولى:

بِشْر بْن مَرْحُوم وهو ابن عبيس العطار: وثقه ابن حبان.

يَحْيَى بْن سُلَيْم: وثقه يحيى بن معين، والعجلي، وابن حبان، ومحمد بن سعد. وقال عنه أبو حاتم الرازي: صالح محله الصدق. وقال عنه النسائي: ليس به بأس، منكر الحديث عن عبيد الله.

إِسْمَاعِيل بْن أُمَيَّةَ: وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو زُرعة، ومحمد بن سعد، وأبو حاتم الرازي، والعجلي.

سَعِيد بْن أَبِي سَعِيد: وثقه علي بن المديني، وأبو زُرعة، والنسائي، والعجلي، وقال عنه الإمام أحمد: ليس به بأس. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق.

ورجال الرواية الثانية فيها يُوسُف بْن مُحَمَّد: وثقه أبو داود السجستاني، والذهبي[112].

قلت: وهذا الكلام الحافظ ابن حجر الذي قال عنه الألباني: «فيه رجل ضعفه الحافظ ابن حجر وغيره»؟ قال الحافظ ابن حجر في الفتح كتاب البيوع باب أثم من باع حراً «5/ 525»:

قَوْلُهُ «حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ»: هُوَ بِشْرُ بْنُ عُبَيْسٍ بِمُهْمَلَةٍ ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ مُصَغَّرًا بْنُ مَرْحُومِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِهْرَانَ الْعَطَّارُ فَنُسِبَ إِلَى جَدِّهِ، وَهُوَ شَيْخٌ بَصْرِيٌّ مَا أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ السِّتَّةِ إِلَّا الْبُخَارِيَّ، وَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ هَذَا فِي الْإِجَارَةِ عَنْ شَيْخٍ آخَرَ وَافَقَ بِشْرًا فِي رِوَايَتِهِ لَهُ عَنْ شَيْخِهِمَا.

---

[112] راجع ترجمة رجال الإسناد وجرحهم وتعديلهم في الكتب السابقة.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ» بِالتَّصْغِيرِ هُوَ الطَّائِفِيُّ نَزِيلُ مَكَّةَ مُخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ مَوْصُولًا سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَذَكَرَهُ فِي الْإِجَارَةِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْهُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ إِنَّمَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ خَاصَّةً، وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، وَاتَّفَقَ الرُّوَاةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَخَالَفَهُمْ أَبُو جَعْفَرٍ النُّفَيْلِيُّ فَقَالَ: «عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْمَحْفُوظُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ. انتهى كلام الحافظ ابن حجر بنصه.

4 ـ روى البخاري في كتاب التوحيد: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ الْيَرْبُوعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا».

قال الألباني في ظلال الجنة «ص229» حديث رقم «461»: حديث صحيح رجاله ثقات رجال مسلم غير بشار بن الحسن التستري فإني لم أجد له ترجمة وأبو شهاب هو عبد ربه بن نافع الكناني الحناط والحديث أخرجه البخاري وابن خزيمة في التوحيد من طريق عاصم بن يوسف اليربوعي حدثنا أبو شهاب به.

قلت: وأبو شهاب هذا مع كونه من رجال الشيخين فقد تكلموا في حفظه

ولذلك أروده[113] الذهبي في الميزان وقال: صدوق في حفظه شيء وقال الحافظ في التقريب صدوق بهم. قلت: وقد روى الحديث جماعة من ثقات أصحاب إسماعيل بن أبي خالد عنه دون قوله عيانا كما مضى في الكتاب وذكرت له في الموضع الأول متابعا لإسماعيل عن قيس بن أبي حازم ولذلك لم تطمئن النفس لصحة هذه عيانا لتفرد أبي شهاب بها فهي منكرة أو شاذة على الأقل. اهـ.

قال ابن مقصد: أبو شهاب الحناط الكناني المتوفى سنة «171 هـ» وثقه يحيى بن معين، وابن نمير، والعجلي، ويعقوب بن شيبة. وقال عنه الإمام أحمد: ما بحديثه بأس.

أما قول الألباني: «لم تطمئن النفس لصحة هذه «عِيَانًا» لتفرد أبي شهاب بها فهي منكرة أو شاذة على الأقل»؟.

والرد عليه بقول الحافظ ابن حجر: «بَاب قَوْل اللهَّ تَعَالَى وُجُوه يَوْمَئِذٍ نَاضِرَة إِلَى رَبّهَا نَاظِرَة»... وَتَعَقَّبَهُ اِبْن التِّين بِأَنَّ الرُّؤْيَة بِمَعْنَى الْعِلْم تَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ تَقُول: رَأَيْت زَيْدًا فَقِيهًا أَيْ عَلِمْتُهُ ، فَإِنْ قُلْت رَأَيْت زَيْدًا مُنْطَلِقًا لَمْ يُفْهَم مِنْهُ إِلَّا رُؤْيَة الْبَصَر ، وَيَزِيدهُ تَحْقِيقًا قَوْله فِي الْخَبَر : «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبّكُمْ عِيَانًا»..

وقال في باب إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر: قَوْله «لَيْلَة الْبَدْر» فِي رِوَايَة إِسْحَاق «لَيْلَة أَرْبَع عَشْرَة» وَوَقَعَ فِي رِوَايَة بَيَان الْمَذْكُورَة «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُول اللهَّ

---

[113] أروده. هي هكذا في الأصل. والأصح أورده.

ﷺ لَيْلَة الْبَدْر فَقَالَ» وَيُجْمَع بَيْنهمَا بِأَنَّ الْقَوْل لَهُمْ صَدَرَ مِنْهُ بَعْد أَنْ جَلَسُوا عِنْده. قَوْله «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبّكُمْ» فِي رِوَايَة عَبْد اللَّه بْن نُمَيْر وَأَبِي أُسَامَة وَوَكِيع عَنْ إِسْمَاعِيل عِنْد مُسْلِم «إِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى رَبّكُمْ فَتَرَوْنَهُ» وَفِي رِوَايَة أَبِي شِهَاب «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبّكُمْ عِيَانًا» هَكَذَا اِقْتَصَرَ أَبُو شِهَاب عَلَى هَذَا الْقَدْر مِنْ الْحَدِيث لِلْأَكْثَرِ وَوَقَعَ فِي رِوَايَة الْمُسْتَمْلِيّ فِي أَوَّله «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُول اللَّه ﷺ لَيْلَة الْبَدْر فَقَالَ» وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيّ مِنْ طَرِيق خَلَف بْن هِشَام عَنْ أَبِي شِهَاب كَالْأَكْثَرِ، وَمِنْ طَرِيق مُحَمَّد بْن زِيَاد الْبَلَدِيّ عَنْ أَبِي شِهَاب مُطَوَّلًا، وَاسْم «أَبِي شِهَاب» هَذَا عَبْد رَبّه بْن نَافِع الْحَنَّاط بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَة وَالنُّون، وَاسْم الرَّاوِي عَنْهُ عَاصِم بْن يُوسُف كَانَ خَيَّاطًا بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَة وَالتَّحْتَانِيَّة ، قَالَ الطَّبَرِيُّ: تَفَرَّدَ أَبُو شِهَاب عَنْ إِسْمَاعِيل بْن أَبِي خَالِد بِقَوْلِهِ «عِيَانًا» وَهُوَ حَافِظ مُتْقِن مِنْ ثِقَات الْمُسْلِمِينَ اِنْتَهَى. وَذَكَرَ شَيْخ الْإِسْلَام الْهَرَوِيُّ فِي كِتَابه الْفَارُوق أَنَّ زَيْد بْن أَبِي أُنَيْسَة رَوَاهُ أَيْضًا عَنْ إِسْمَاعِيل بِهَذَا اللَّفْظ وَسَاقَهُ مِنْ رِوَايَة «أَكْثَر مِنْ سِتِّينَ نَفْسًا» عَنْ إِسْمَاعِيل بِلَفْظٍ وَاحِد كَالْأَوَّلِ.. ملخصاً من فتح الباري.

هذا ما وقفت عليه من تضعيف الشيخ الألباني لبعض الأحاديث النبوية من صحيح البخاري، ولو تعمق الألباني في قراءة منهج النقد عند الأئمة، ومنهج البخاري رحمه الله في الحكم على الأحاديث، لما أقحم نفسه في تضعيف أحاديث الصحيحين أو تصحيح وتضعيف الأحاديث.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري الفصل التاسع «1/ 543»: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتبا لهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعا، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلا لذلك جميعه.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبطه لخبر بعينه لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم أن أحدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه.

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مرويا عنده أو ثم غيره من هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وأن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ أوله أو أوهام أوله مناكير وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا

أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها ثم المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه بنو وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بين في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا.

وأما البدعة فالموصوف بها أما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ذلك وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من

الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا أعدل المذهب ...

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره أو للتحامل بين الأقران وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أو أعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به وقد عقدت فصلا مستقلا سردت فيه أسماءهم في آخر هذا الفصل بعون الله. انتهى

تضعيف الألباني أحاديث مسلم:

تكلم الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة «4/ 56» عن أهمية رواية مسلم فقال: «يكفيها توثيقاً أن مسلما أخرج لها في صحيحه».. ثم نراه يضعف روايات في صحيح مسلم، وأخطر من ذلك عندما يُضعف رجال السند أو يرميهم بتدليس ثم يحكم على الحديث بالضعف ويقول: «ضعيف وإن أخرجه مسلم ومن ذكر معه وغيرهم»! وهذه طامة كبرى تلحق بكتب الصحيح. والشاهد على ذلك فقد حكم الألباني على كل سند في صحيح مسلم رواه أبو

الزبير المكي[114] عن جابر معنعناً بالضعف بحجة أن أبا الزبير مدلس لم يصرح بالسماع. قلت: لأبي الزبير في صحيح مسلم «214» رواية عنعن منها «123» حديثاً. وأخرج له الإمام البخاري رواية واحدة في كتاب البيوع ذكرتها في الهامش في تضعيف الألباني لأحاديث البخاري.

قال النووي في مقدمة صحيح مسلم: قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه وذلك، لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع قال الشيخ والذي نختاره أن تلقى الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه خلافا لبعض محققي الأصوليين حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن والظن قد يخطئ، قال الشيخ وهذا مندفع لان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ..

وفي «ص25»: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح ولا عيب

---

[114] هو محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي المتوفى سنة (126 هـ). وثقه يحيى بن معين، والنسائي، وابن عدي، وابن حبان، وقال عنه علي بن المديني: ثقة ثبت، وقال عنه أحمد بن حنبل: ليس به باس.

image
not
available

الإمام مسلم، وفيه من الأغراب والمخالفة والتعقيب على المتقدمين ما يوهم المغترين به أنه استدرك على الأئمة المتقدمين كالبخاري ومسلم فضلاً عن المتأخرين.

وإليك شواهد ذلك من كتبه:

1 ـ أورد في كتابه «آداب الزفاف ص 62 من الطبعة الرابعة» حديث الإمام مسلم الذي رواه من حديث عمر بن حمزة العمري: حدثنا عبد الرحمن بن سعد قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»[117].

ضعف الحديث المذكور، ثم ذكر حكمه في فهرس الكتاب بطريقة الإعلان والتشهير فكتب «ص 203» ما نصه: حديث ضعيف في صحيح مسلم.

وأورد نفس الحديث ـ للأسف ـ في ضعيف الجامع الصغير «2/ 192»، ثم علق عليه في الحاشية بما نصه: «هذا الحديث من الأحاديث القليلة التي تكلم عليها العلماء مما في صحيح مسلم». فمن هم العلماء الذين عناهم؟.. عليه أن يبين

---

(117) رواه مسلم (2597) وأحمد (11228) وأبو داود (4227).

image
not
available

5 ـ وأورد في سلسلته الضعيفة أيضاً «2/ 406» حديث مسلم الذي رواه في صحيحه «1/ 272» من حديث أم كلثوم: عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: إن رجلاً سأل النبي ﷺ عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل... الحديث. ثم حكم عليه الألباني بالضعيف فقال عنه: «ضعيف مرفوعاً».

6 ـ وأورد في صحيحه «2/ 110» الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه «4/ 192» من طريق مطر الوراق: حدثني قتادة، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن عياض بن حمار أن النبي ﷺ خطبهم فقال: «إن الله أوحى إلي أن تواضعوا ...» الحديث. ثم ضعف الألباني سنده فقال ما نصه: «وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكن له علتان: عنعنة قتادة وسوء حفظ مطر الوراق» اهـ.

7 ـ وأورد في صحيحته «4/ 254» الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه «4/ 2023»: أن رسول الله ﷺ قال: «إن رجلاً قال: والله لا يغفر الله لفلان ...» الحديث. فضعف الألباني سنده بحجة أن فيه سويد بن سعيد.

8 ـ وعندما خرج حديث مسلم الذي رواه في صحيحه«4/ 2095»: أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمده عليها، أو يشرب الشربة فيحمده عليها» عقب على ذلك الحديث في إرواء الغليل «7/ 47» فقال:

«رجاله كلهم ثقات إلا أن زكريا هذا مدلس كما قال أبو داود وغيره، وقد عنعنة عند الجميع ... إلخ».

9 ـ وحديث جابر الذي أخرجه مسلم«2/ 622»: أن النبي ﷺ لما كسفت الشمس صلى ست ركعات بأربع سجدات. حكم عليه بالشذوذ كما في إرواء الغليل «3/ 129».

10 ـ وحكم على كل سند في صحيح مسلم رواه أبو الزبير المكي عن جابر معنعناً بالضعيف بحجة أن أبا الزبير مدلس لم يصرح بالسماع، فضعف بذلك خمسة وثلاثين سنداً في صحيح الإمام مسلم. وهذه والله مصيبة وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أمور يضحك السفهاء منها ويبكي من عواقبها اللبيب

11 ـ ولم يكتف بالتعدي على ما رواه أبو الزبير عن جابر فقط بل يضعف كل ما يرويه أبو الزبير غير مصرح بالسماع، كما ستجد مثالين لذلك «ص44 ـ 46» مع تفنيد دعواه.

ثم أساد إلى نفسه وحاد عن سبيل أهل العلم فقال في صحيحته«3/ 394»: «والحديث في صحيح مسلم «6/ 114» من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر به دون قوله: «فإن الشيطان يرصد...» ولهذا تعمدت إخراجه من طريق

الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه، كسنن ابن ماجه ومعاجم الطبراني.

ومن العجيب المدهش أنه لا يسلك مسلكاً واحداً في كتبه، فيخالف نفسه كثيراً، ويتخبط معياً فبينما تراه يسلك الطريق المتقدم، يقول على إحدى الروايات: «يكفيها توثيقاً رواية مسلم لها» اهـ «صحيحته 4/ 56».

وأعجب من هذا ـ وهو الناظر في أسانيد الصحيحين ـ يقول على حديث التربة: «ويكفي في صحة الحديث أن ابن معين رواه ولم يعله بشيء». ا هـ.

وستجد في ثنايا هذا «التنبيه» كثيراً من هذا التناقض. هذا ولم أقصد من هذا «التنبيه» التشهير بشخص الألباني، ولكن أردت بيان خطأ المنهج الذي يسلكه وأنه مردود. وهو بهذا المنهج قد خالف الإجماع، وأتى بمنكر من القول.

أما مخالفته للإجماع: فإن الأمة اتفقت على صحة ما في مسلم من الأحاديث وأنها تفيد العلم النظري، سوى أحرف يسيرة معروفة وهي صحيحة لكنها لا تفيد العلم، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى. وتعدي الألباني يرجع إلى هذه الأحاديث المتفق على صحتها المفيدة للعلم ومن هنا كان مخالفاً للإجماع.

أما كونه أتى بمنكر من القول: فإنه من المعروف ـ عند كل لبيب وبليد ـ أن أحاديث الصحيحين لما كانت صحيحة فالكلام على أسانيدها صحة وضعفاً وأخذاً ورداً عبث لا فائدة فيه، وعمل لا قيمة له، وتدخل فيما لا يعني. كيف لا وقد انتهى هذا العمل منذ زمن بعيد؟!. فترى الحافظ رحمهم الله تعالى إذا عزوا

السماع من جهة أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقتين جميعا فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته وسترى من ذلك إن شاء الله تعالى جملا مما ننبه عليه في مواضعه إن شاء الله تعالى، وربما مررنا بشيء منه على قلة تنبيه عليه اكتفاء بالتنبيه على مثله قريبا منه والله أعلم.

وأما القسم الثاني: من التدليس فانه يسمى شيخه أو غيره أو ينسبه أو يصفه أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يعرف ويحمله على ذلك كونه ضعيفا أو صغيرا أو يستنكف أن يروى عنه لمعنى آخر أو يكون مكثرا من الرواية عنه فيريد أن يغيره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة أو لغير ذلك من الأسباب، وكراهة هذا القسم أخف وسببها توحد طريقة معرفته والله أعلم. اهـ

أما عن أبي الزبير وتدليسه الذي رماه به الألباني وضعف روايته، فقد رد عليه محمود سعيد ممدوح رداً علمياً وبينه خطأه وتخبطه في كل حديث ضعفه في كتابه تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم «ص 43» ما نصه: ولئن سلمنا أن أبا الزبير كان يدلس، فتدليسه عن جابر فقط، ومن أطلق عليه التدليس فعليه بالدليل، وعلى هذا يعتبر التصريح بالسماع في حديثه عن جابر فقط من غير رواية الليث.

أما حديثه عن غير جابر فلا يحتاج إلى تصريح بالسماع. قال مسلم في مقدمة

صحيحه 1/ 137: إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشُهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه». انتهى

وأبو الزبير لم يكن ممن اشتهر بالتدليس وعرف به، فيبقى على البراءة الأصلية، خاصة مع قول الحاكم في معرفة علوم الحديث ص 11: «أهل الحجاز والحرمين ومصر والعوالي ليس التدليس من مذهبهم». انتهى.

ويقول الشافعي رحمه الله: لم يُعرف التدليس ببلدنا فيمن مضى، ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثا» اهـ. كذا في شرح علل الترمذي «ص 226» فالشافعي رحمه الله تعالى مع إمامته وتقدمه في العلم هو مكي وأعلم بأهل بلده من غيره وهذا نص منه، فإن وجد التدليس في بعض أهل مكة المكرمة كان في رواة قليلين جداً بدون شهرتهم بذلك. فكلام الشافعي رضي الله عنه رغم تشدده في إطلاق وصف التدليس على الراوي بمرةٍ واحدة مشعر بعدم شهرة أحد من أهل مكة بالتدليس والله أعلم.

فإذا جاء ما يدل على تدليسه، طلب السماع في روايته عمن يدلس عنه فقط لأنه لم يكن مشهوراً بالتدليس عن الناس، بل أمره ضيق محصور في جابر، يؤيد ذلك قول الشافعي والحاكم وقد مر، وهذا معمول به عند المحدثين فإنهم إذا ذكروا راوياً يدلس عن شيخ معين، قبلوا حديثه غير مصرح بالسماع في غير شيخه الذي دلس عنه.

وقريب منه قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي «ص 503»: «ذكر من عرف بالتدليس وكان له شيوخ لا يدلس عنهم فحديثه عنهم متصل» وأشار إلى هذا القاعدة الحافظ قطب الدين الحلبي فقال: «المعنعنات التي في الصحيحين منزلة مَنزِلَة السماع إما ... أو لكونه المعنعن لا يدلس إلا عن بعض شيوخه». اهـ. بتصرف يسير نقلاً عن فتح المغيث «1/ 176»، وسيأتي نص عبارته «ص54».

والألباني نفسه ذهب إلى ما ذكرت، قال في صحيحه «2/ 638»: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات معروفون، وأبو رجاء اسمه محرز بن عبد الله الجزري قال أبو داود: وكذا وثقة أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين فيه السماع عن مكحول وغيره. قلت ـ أي الألباني ـ وهذا الحديث إنما رواه عن مكحول بواسطة برد بن سنان، فزالت بذلك مظنة تدليسه». اهـ

وهنا تعديان للألباني على صحيح مسلم:

الأول: أخطأ الألباني في تضعيف السند الذي رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه حدثه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق فنادى: أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام منى أيام أكلٍ وشرب»، فضعف الألباني سنده بقوله: «وأبو الزبير مدلس، لكن

وإن لم توجد هذه المتابعة فالسند غير معلول بعنعنة أبي الزبير لما يُعلم مما ذكر، ويؤيد ذلك عمل الأئمة الحفاظ حيث قبلوا الحديث واحتجوا به، ولم يعلوه فالبخاري رواه معلقاً جازماً به، جامعاً بينه وبين الأحاديث الأخرى المسندة في صحيحه كما يعلم من طالع الفتح «3/ 567». وسكت عنه أبو داود مع المنذري «مختصر السنن 2/ 428». وحسنه الترمذي «تحفة 1/ 173»، وكلام البيهقي مر ذكره، والحافظ ابن حجر عندما وصل هذا التعليق لم يعله بأبي الزبير ولا بغيره.

وكأن هؤلاء الحفاظ البخاري إمام أهل الصناعة وغيره لم يتنبهوا لهذه العلة التي أظهرها الألباني مؤخراً في العصر الحديث!!.

تنبيه: لفظ الحديث في البخاري معلقاً: «أخر النبي ﷺ الزيارة إلى الليل»، وفي أبي داود والترمذي: «أن النبي ﷺ أخر طواف يوم النحر إلى الليل» فاستشكل بعضهم رواية أبي داود والترمذي وحكموا عليها بعدم الصحة، لما علم من أن النبي ﷺ طاف قبل الظهر ولا إشكال هنا، لأن الحديث صحيح كما سبق ذكره. وأجاد العلامة ابن القيم في تهذيب السنن «2/ 428» فقال: «ويمكن أن يحمل قولها «أخر طواف يوم النحر إلى الليل» على أنه أذن في ذلك فنسب إليه وله نظائر». اهـ

الثاني: وأخطأ الألباني حيث ضعف مسلم «1/ 260» الذي رواه من طريق أبي

الزبير عن عبيد بن عمير قال: «بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن، فقالت يا عجباً لابن عمرو وهذا، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن! أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟! لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات».

قال الألباني: « ... هذا وإن أخرجه مسلم فإن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه». اهـ صحيحته «1/ 318».

أقول وبالله التوفيق: أما عن عنعنة أبي الزبير ففي هذه الفصول ما يرفع أي توقف في عدم قبولها. ولئن سلم بتدليس أبي الزبير فإن تدليسه هنا بعيد لأمرين:

الأول: لأنه يروي عن عبيد بن عمير وهو من التابعين فلو أراد أن يدلس لأسقطه وروى عن عائشة مباشرة.

الثاني: روى أبو الشيخ الأصبهاني الحديث المذكور في جزء ما رواه أبو الزبير عن غير جابر «ل 5 / 1ـ 2» من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير لكنه جاء في الجزء المذكور موقوفاً وليس فيه ذكر استدرك السيدة عائشة على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم، ومجيئه موقوفاً لا يضر، لأن له حكم المرفوع، إذا ليس للرأي فيه مجال. وقد اتفقوا على صحة ما رواه الليث عن أبي الزبير.

فاندفع بذلك تعدى الألباني على الحديث الصحيح، والحمد لله الذي بنعمته تتم

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.

You have either reached a page that is unavailable for viewing or reached your viewing limit for this book.